جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية

(دراسة تطبيقية على بعض البنوك السودانية)

The role of internal audit in improving the quality of financial statements

(Case Study on some Sudanese banks)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثان :

إسلام خليفة آدم عوض

ساجدة محمد عبد الرحمن محمد

سمر جمال الدين عبد الرحمن

عبير إبراهيم علي الطاهر

منار الصديق محمد إبراهيم

إشراف :

د. محمد النابر محمدين

1437هـ – 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال تعالى :

{وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ }

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآيات (31 ، 32)

الإهداء

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي ..

أمـــــي

إلى من علمني النجاح والصبر .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي لم يبخل علي يوماً بشيء ...

أبـــــي

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

الباحثات

الشكر والعرفان

الشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى الذي أعاننا على هذه الدراسة، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

الشكر كل الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عامة والى كلية الدراسات التجارية خاصة ونتقدم بالشكر للعاملين بمكتبة كلية الدراسات التجارية لما قدموه لنا من تعاون واحترام وتسهيل لانجاز مهامنا .

ونخص بالشكر مع أسمي آيات الاحترام **والتقدير للدكتور : محمد النابر** الذي تكرم و وافق على إشرافه لهذا البحث والذي لم يبخل بوقته وجهده في إتمام هذا البحث.

والشكر إلي كل من علمنا حرفاً وأنار لنا درباً والشكر إلي كل من ساهم بوقته وجهده لترى هذه الدراسة النور.

الشكر إلي الأصدقاء والزملاء والي كل من وقف معنا في هذا البحث ،،،،

الباحثات

مستخلص البحث

تمثلت مشكله البحث في أثر المراجعه الداخليه عي دقه وسلامه القوايم الماليه في القطاع المصرفي ، أثر المراجعه الداخليه علي مصداقيه القوائم الماليه، تساعد المراجعه الداخلية في الحصول علي المعلومات موثوقه يعتمد عليها في اعداد القوائم الماليه.

هدف البحث إلى التعرف على اثر المراجعة الداخلية علي دقه القوائم المالية في القطاع المصرفى ، اثر المراجعة الداخلية علي مصداقية القوائم المالية ، معرفة اثر المراجعة الداخلية في الحصول علي معلومات الموثوقة والمعتمدة في اعداد القوائم المالية.

إختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : تؤثر المراجعه الداخلية علي دقة وسلامه القوائم المالية في القطاع المصرفى.

الفرضية الثانية : تؤثر المراجعة الداخلية علي مصداقية القوائم المالية.

الفرضية الثالثة : تساعد المراجعة الداخلية في الحصول علي معلومات موثوقة المعتمدة عند اعداد القوائم المالية.

إعتمد البحث على المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

توصل البحث إلى نتائج منها ، تؤثر المراجعة الداخلية على دقة وسلامة معلومات القوائم المالية في القطاع المصرفي ، القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية ، التطبيق السليم لمعايير المراجعة الداخلية يساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة ، الدقة والسلامة في القوائم المالية تساعد المستثمرين على معرفة حجم العوائد ، التقرير المتحفظ للمراجع الداخلي يؤثر سلباً على مستخدمي القوائم المالية ، تؤثر المراجعة الداخلية على مصداقية معلومات القوائم المالية ، الصدق في القوائم المالية تساعد مستخدميها في في إتخاذ القرارات السليمة ، المراجعة الداخلية الجيدة تقلل من الأخطاء في القوائم المالية ، إن المراجعة الداخلية الجيدة تساعد على عدالة القوائم المالية ، المراجعة الداخلية الدقيقة تؤثر إيجاباً على سلامة وملاءمة القوائم المالية.

أوصى البحث بالأتي ، ضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية لتكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية ، ضرورة إستخدام الدقة والسلامة في القوائم المالية لمساعدة المستثمرين في معرفة حجم القوائد ، ضرورة توفر الصدق في القوائم المالية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات ، ضرورة إستخدام

المراجعة الداخلية الفعالة لتقليل الاخطاء في القوائم المالية ، ضرورة الإلتزام بالمراجعة الداخلية الدقيقة لسلامة وملائمة القوائم المالية ، ضرورة تطبيق نظام مراجعة داخلية فعال ليذيد ثقة المستخدمين للقوائم المالية ، ضرورة الإلتزام بنشر المعلومات المحاسبية الصادقة لمقدرة المستخدمين لها من معرفة ربحية المؤسسة ومقدرتها على التعويض والمكافئة ، ضرورة صدق وعدالة القوائم المالية لكسب ثقة مستخدميها ، ضرورة إلتزام المؤسسة بالإجراءات الواضحة للمراجعة الداخلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

Abstract

The problem with the research in the impact of Internal Audit Aa accuracy and integrity of financial Rulam in the banking sector, the impact of Internal Audit on the credibility of financial statements will help internal audit to get the information credible and reliable in the preparation of financial statements.

The research aims to identify the impact of the internal audit on the accuracy of financial statements in the banking sector, the impact of the internal audit on the credibility of the financial statements, know the effect of the internal audit in getting reliable information and adopted in the preparation of financial statements.

Find tested the following hypotheses:

First hypothesis: the internal audit on the accuracy and integrity of the financial statements in the banking sector affect.

The second hypothesis: the internal audit to affect the credibility of the financial statements.

The third hypothesis: helping internal audit to obtain reliable information adopted in the preparation of financial statements.

Find relied on historical method to display the previous studies related to the search topic, deductive approach to the formulation of the problem and determine hypotheses axes, and inductive approach to test hypotheses, and descriptive and analytical approach to study the situation.

The research found the results thereof, the internal audit on the accuracy and integrity of the financial statements information in the banking sector, the financial statements prepared affect according to international accounting standards would be acceptable for all users of financial statements, the proper application of the standards of Internal Audit helps users of financial statements in decision-making wise, accuracy and safety in the financial statements will help investors to see the size of returns, the Conservatives internal auditor report negatively affect the users of financial statements, internal audit on the credibility of the financial statements information, the truthfulness of the financial statements to help users in the make good decisions, good internal audit

affect reduce the errors in the financial statements , good internal audit helps the fairness of the financial statements, delicate positively affect the safety and suitability of the internal audit of financial statements.

Recommended search the following, the need to prepare financial statements in accordance with accounting standards to be acceptable to all users of financial statements, the need to use the accuracy and integrity of the financial statements to help investors know the size of Rulid, the need for honesty in the financial statements to help users of financial statements to make decisions, the need to use internal audit effective to reduce errors in the financial statements, the need for compliance with internal audit minute for the safety and proper financial statements, the need to implement an effective internal audit system for lved users' trust of the financial statements, the need for commitment to the deployment of accounting information sincere to the ability of its users to know the profitability of the institution and its ability to compensation and rewarding, the need for honesty and justice financial statements to gain the confidence of its users, the need for the institution's commitment to the obvious measures of internal auditing to achieve the quality of accounting information.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ي
فهرس الأشكال	ك
المقدمة	
أولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	4
الفصل الأول : المراجعة الداخلية	
المبحث الأول : مفهوم المراجعة	11
المبحث الثاني : مفهوم المراجعة الداخلية	16
المبحث الثالث : خصائص ومعايير المراجعة الداخلية	20
الفصل الثاني : جودة القوائم المالية	
المبحث الأول :تعريف القوائم المالية	26
المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية	31
المبحث الثالث : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	37
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة	42
المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة	45
المبحث الثالث : إختبار الفرضيات	52
الخاتمة	

أولاً : النتائج	60
ثانياً : التوصيات	61
قائمة المصادر والمراجع	63
الملاحق	67

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	نسبة الاستجابة	45
(2/2/3)	معامل ألفا كرنباخ لثبات عبارات الاستبانة	45
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق العمر	46
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	47
(5/2/3)	الجدول التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي	48
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني	49
(7/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي	50
(8/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة	51
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	52
(1/3/3)	جدول يلخص نتائج الإختبار لكل عبارات الفرضية الأولى	52
(2/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	54
(3/3/3)	جدول يلخص نتائج الإختبار لكل عبارات الفرضية الثانية	54
(4/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	56
(5/3/3)	جدول يلخص نتائج الإختبار لكل عبارات الفرضية الثالثة	56

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرالعمر	46
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرالمؤهل العلمي	47
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرالتخصص العلمي	48
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرالمؤهل المهني	49
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	50
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرسنوات الخبرة	51

المقدمة :

يتناول الباحثون في هذا الجزء ، مشكلة الدراسة والأهداف والأهمية والفرضيات أهمية البحث مصادر جمع البيانات وحدود البحث مع عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتطلبات الدراسة وذلك كالأتي:

اولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد

إن انتشار ظاهره تعثر الشركات والمصارف وتزايد المخالفات الماليه والمحاسبيه في كافه الدول المتقدمه والناميه علي حد سواء بالاضافه الي ثبوت وتورط بعض مراجعي الحسابات فيما نسب هذه الشركات من مخلفات ،وانعكس ذلك علي فقد ثقه مستخدمي القوائم الماليه في المعلومات المحاسبيه ،لذا كان الاهتمام بتفعيل وتحسين عمل دور المراجع الداخلي وهو الحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات ،ومن هنا يمكن القول ان للمراجعه الداخليه ودورها في الحصول علي قوايم ماليه علي درجه عاليه من الشفافيه والافصاح والمصداقيه خدمه لاصحاب المصالح من مساهمين واصحاب السندات والبنوك من خلال منظومه من اداء اللجان التي تقوم بوضع الاسس الاداء المهني لاعمال المراجعه .

وهناك عوامل عديدة تؤثر علي جوده القوائم الماليه منها وجود لجان تدقيق في الشركه اعداد تدقيق حساباتها ومرونه المعايير المحاسبيه والتي ممكن ان تساهم في التلاعب بالقوائم ووجود ثغرات في نظام المراجعه الداخلي قد يؤثر علي جوده القوائم الماليه وهناك عوامل شخصيه ومهنيه تتعلق بالمراجع الخارجي ممكن ان تؤثر علي جوده القوايم الماليه .

وعند النظر الي جوده القوائم من خلال علاقتها بعمليه المراجعه الداخليه وانعكاساتها علي متخذ القوائم من مستثمرين او مساهمين وغير ذلك فان كل ذلك يتبلور من وجه نظر الباحث في العلاقه التي توجد بين دور المراجعه الداخليه وتحسين جوده القوائم الماليه التي يمكن ان تتطرق اليها في هذا البحث .

مشكله البحث

تمكن مشكله البحث في مصداقيه التقرير الذي يعده المراجع حول دقه البيانات المتضمنه للقوائم الماليه للبنوك والشركات مما يضمن حقوق المساهمين وعدم استغلال مرونه المعايير المحاسبه في تحقيق منافع شخصيه من خلال التلاعب في حسابات البنوك مما يؤدي الي فقد الثقه والغاء المسؤوليه علي مراجعي الحسابات اما سبب الاشتراك في التلاعب او عدم الكشف عنه بالتالي فقدان سمعتها في المجتمع وعدم الثقه في التقارير المعدة من قبلهم تمكن المشكلة في التساؤلات الاتيه:

هل توثر المراجعه الداخليه عي دقه وسلامه القوايم الماليه في القطاع المصرفي؟

هل تؤثر المراجعه الداخليه علي مصداقيه القوائم الماليه؟

هل تساعد المراجعه الداخلية في الحصول علي المعلومات موثوقه ويعتمد عليها في اعداد القوائم الماليه؟

أهداف البحث

يسعي هذا البحث للتعرف علي ايجابيات وسليات المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جوده القوائم المالية من خلال الاهداف الاتية:

اثر المراجعة الداخلية علي دقه القوائم المالية في القطاع المصرفى

اثر المراجعة الداخلية علي مصداقية القوائم المالية

معرفة اثر المراجعة الداخلية في الحصول علي معلومات الموثوقة والمعتمدة في اعداد القوائم المالية

أهمية البحث

اولاً: الاهمية العلمية

الدراسة تبحثدور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية من وجهة نظر المراجع الداخلي وهو مالم تتطرق إليه أي من الدراسات السابقة

ثانياً: الاهميه العملية

تتمثل في مدى تأثير التطور في عملية المراجعة الداخلية للمعاملات بين العملاء والمصارف الأخرى ومدى جودة التقرير المعد من قبل المراجع الداخلي له تأثير كبير على النموالإقتصادي والإستقرار المالي .

فرضيات البحث

الفرضية الأولى : تؤثر المراجعه الداخلية علي دقة وسلامه القوائم المالية في القطاع المصرفى.

الفرضية الثانية : تؤثر المراجعة الداخلية علي مصداقية القوائم المالية.

الفرضية الثالثة : تساعد المراجعة الداخلية في الحصول علي معلومات موثوقة المعتمدة عند اعداد القوائم المالية.

منهجية البحث

المنهج التاريخي لتتبع الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث .

المنهج الأستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة مشكلة الدراسة والفرضيات .

المنهج الإستقرائي لإختبار الفرضيات.

أدوات جمع البيانات

بيانات أوليه : الإستبانة

بيانات ثانوية : المراجع والكتب والدوريات والرسائل الجامعية والإنترنت.

حدود البحث

الحدود المكانية : بنك فيصل الاسلامي السوداني.

الحدود الزمانية : 2016م.

هيكل البحث

يتكون البحث من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ، المقدمة تحتوي على الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول بعنوان ، المراجعة الداخلية ، وعرض من خلاله ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان ، مفهوم المراجعة ، المبحث الثاني بعنوان ، مفهوم المراجعة الداخلية ، المبحث الثالث بعنوان ، خصائص ومعاير المراجعة الداخلية ، الفصل الثاني بعنوان ، جودة القوائم المالية وعرض من خلاله ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان ، تحليل القوائم المالية الخصائص النوعيبة للمعلومات المحاسبية ، المبحث الثاني بعنوان ، تعريف القوائم الماليه وانواعها ، المبحث الثالث بعنوان ، الخصائص النوعيبة للمعلومات المحاسبية، الفصل الثالث بعنوان الدراسات الميدانية وعرض من خلال ثلاث مباحث ، المبحث الأول ، نبذة تعريفية عن عينة الدراسة ، المبحث الثاني ، إجراءات الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث ، إختبار صحة الفرضيات ، الخاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة

دراسة ، المعز صديق عبد الله ، 2003م [1]

تناولت الدراسه مدى التزام شركات التعدين في اعداد القوائم والتقارير المالية للفروض المحاسبية والمبادي المقبوله والمتعارف عليها ،هدفت الدراسة للتعرف علي ماهية القوائم الماليه علي البنود التي تشملها الجهات التي يمكن ان تستفيد من هذة القوائم المالية بالاضافة الي زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات التي تشملها كما هدفت الي ايضاح بعض المعلومات التي تمكن المستخدمين من الاسترشاد بها لا تخاذ القرار .تمكن مشكلة الدراسة في عدم مراعات بعض الموسسات لمبادي الافترضات الاساسية التي يجب اتباعها عند اعداد القوائم المالية والتقارير المالية وعدم مراعات الخصائص لاصدار المجموعة الكاملة المكونة للقوائم المالية ،استخدمت الدراسة الاسلوب الاستنباطي والاستقرائي في اطار جمع البيانات والمعلومات وتحليلها واختبار الفرضيات ،واهم نتائج الدراسة هو ان يتم اعداد القوائم وفق للمبادي والفروض المحاسبية المتعارق عليها والقوائم المالية مفيدة لعدة جهات داخلية وخارجية علي حد سواء ،وتوصي الدراسة الشركات الالتزام باضدار المجموعة الكاملة للقوائم المالية المكونة من قائمة الدخل والمركز المالي والايضاحات الخاصة بها الي قائمة التدفقات النقدية عند الفترة التي تشملها القوائم المالية وتقديم حساب تشغيلي في حالة لمنشات الصناعية والانتاجية وتتفق الباحثون في الدراسة في اعداد القوائم والتقارير المالية للفروض المحاسبية والمبادي المقبولة والمتعارف عليها.

هذه الدراسة تناولت امري اعتماد شركات التعدين في اعداد القوائم المالية اما درستنا اعتمدت علي دور المراجعة الداخلية في اعداد القوائم المالية.

دراسة ، جعفر عثمان الشريف ، 2005م [2]

تناولت الدراسه الرقابه الداخليه واثرها علي نطاق فحص المراجع ،هدفت الدراسه ال تقيم نظام الرقابه في الهيئه القوميه للكهرباء ،وتكمن مشكله البحث في تنفيذ عمليه المراجعه من عدم وجود انظمه للرقابه الداخليه او وجود انظمه غير فعاله ضعيفه مما يجعل المراجع قي موقف لايستطيع معه تحديد مدي الفحص الذي سزف يقوم به وكميه الاختبارات التي سوف يجريها في حاله عدم وجود انظمه للرقابه الداخليه وبالتالي يطرا المراجع لاجراء مراجعه تفصليه ،اعتبرت الدراسه فرضيه ان الكوادر البشريه المؤهلة تاهبل علميا تلعب دور اساسيا في التطبيق السليم لنظام الرقابه الداخليه ،نظام الرقابه الداخليه بالهيئه القوميه للكهرباء يعمل بكفاءه وفعاليه حسب المتطلبات المتعارف عليها ،وتوصلت الدراسه الى نتائج اهمها : ان الوقايه الداخليه في مؤسسات القطاع العام تعتبر ضروريه حتميه للتأكد من ان اموال الدوله يتم استخدامها في الأغراض المخصصه لها ، الالتزام يتتطبق اللوائح والقوانين في مؤسسات القطاع العام يعتبر العامل الأساسي في انظمة الرقابه الداخليه، واحصت الدراسه

---

[1] المعز صديق عبد الله ، **مدى التزام شركات التعدين في اعداد القوائم الماليه والتقارير الماليه للقروض المحاسبيه والمبادئ المقبوله والمتعارف عليها** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2003م).

[2] جعفر عثمان الشريف ، **الرقابه الداخليه واثرها على نطاق فحص المراجع الخارجي**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005م).

بالاتي:التاكد من تبعية المراجعه الداخليه بمؤسسات القطاع العام لاعلى سلطه حتى تمارس دورها الرقابي باستقلال،رفع درجة الوعي لاهمية التطبيق السليم بنظام الرقابه الداخليه في مؤسسات القطاع العام.

يتفق الباحثون في ان الباحث يريد ان يتعرف على ان هل هنالك نظام للرقابه الداخليه فعال ، ويختلفق الباحثون في تناول نطاق فحص المراجع الخارجي اما دراستي تناولت جودة القوائم المالية.

دراسة، الفاتح أبو القاسم محمد، 2005م [1]

تناولت الدراسة مراجعة الأداء و دورها في قياس كفاءة وفعالية الأدارة وتحقيق الأهداف بالتطبيق على شركة الأمن الغذائي، هدفت الدراسة الى ابراز دور مراجعة الأداء عن طريق مساعدتها في اداء مهامها و مسئولياتها بكفاءة تامة وتحديد الوسائل والادوات التي تمكن من مراجعة الاداء واستخدامها في الحكم على مدى تحقيق الأهداف الرئيسية و رفع مستويات الاداء و تحقيق الاهداف بفاعلية تامة ، تمثلت مشكلة في ان كبر الشركات وتوسع نشاطها ادى الى عجز الادارة عن معرفة تفاصيل الاعمال لذلك اصبحت في حاجة ماسه لأداء ، تبرز المشاكل والمعوقات الكامنة في المشروع ومعرفة نقاط الضعف والقوة والأداء الاداري واكتشاف اي خلل او قصور في اداء اي قسم او فرع لتحقيق اقصى كفاية انتاجية ممكنة حتى يطمئن هؤلاء الملاك بأن ممتلكاتهم تدار بكفاءة ،افترضت الدراسة ان مراجعة الأداء اداء تستخدم في تقويم الأداء الاداري وهي تساعد الادارة في ترشيد قراراتها وتوفير نوع من الثقة لملاك المشروع وهي مراجعة اداء ليس بديل للمراجعة المالية وانما مكملة لها ولاختبار هذه الفروض استخدمت المنهج الوصفي، والتحليلي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها مراجعة الأدارة عن طريق بيان نقاط الصعف والقوة والمشاكل لتقويم الأدارة في كل مستويات المشروع من خلال تقويم الخطط والسياسات التي يدعمها في تسيير العمل لبلوغ الأهداف المرجوة تعهدمراجعة الأداء الى المراجع الداخلي لأنه أكثر خبرة ومعرفة بظروف التشغيل والنظم والادارات والأقسام ، واوصت الدراسة بأهمية تطبيق مراجعة الاداء كأسلوب فعال في جميع المشروعات وتأهيل أفراد جهاز المراجعة الداخلية في المشروعات لكي تؤدي دورها في تنفيذ مراجعة الأداء يتولى مكتب ديوان المراجعة العامة موضوع مراجعة الأداء وجعلها مهنة اساسية في المشروعات .

ويتفق الباحثون مع في دراستي في تناول المراجعة ،ويختلف الباحثون في ان دراستهم تركز على مراجعة الأداء.

دراسة، محمد إبراهيم سعيد، 2005م [2]

تناولت الدراسة أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على جامعة جوبا ، هدفت الدراسة للتعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومعوقاته الأساسية وبيان موقف المراجع الخارجي من الرقابة الداخلية وكيفية تعليمها، وافترضت الدراسة أن نظام المراجعة الداخلية الفعال يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية ويعتمد المراجع الخارجي على نظام المراجعة الداخلية في تحديد كمية ونوعية المراجعة ولاختبار هذه الفروض استخدمت الدراسة الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي والتحليل الوصفي واستخدام المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ،

---

[1] الفاتح أبو القاسم محمد، **مراجعة الأداء و دورها في قياس كفاءة وفاعلية الادارة وتحقيق أهداف المنشاة،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،غير منشور ،2005م).

[2] محمد إبراهيم سعيد، **أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشور،2005م).

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها توفير نظام فعال للمراجعة الداخلية في المنشات مع توافر الشروط التي يجب الاعتماد عليها في المعلومات المحاسبية و إن تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بصورة جيدة يضفي مصداقية على مخرجات النظام المحاسبي خصوصا في وجود كادر مؤهل علميا ، وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها أن تولي إدارة المنشاة اهتمام كبير بتفعيل نظام الرقابة الداخلية حتى يتم التحقق من سلامة البيانات والمعلومات المحاسبية وعلى إدارة المنشات والشركات أن تتبع الأسلوب العلمي في تعيين الكادر المحاسبي وفقا للكفاءة والمؤهلات المطلوبة حتى يتم تقويم الأداء الأفضل والعمل على تدريبهم وتأهيلهم من فترة لفترة حتى تضمن المنشاة سلامة مخرجات النظام المحاسبي لتساعد الرقابة الداخلية في أداء مهامها .

ويتفق موضوع البحث مع هذه الدراسة في تناول جودة المعلومات المحاسبية وهي جزء من القوائم المالية ، وتميزت دراستنا في التعرف على دور المراجعة الداخلية.

دراسة، نور الشام حسن عبد الله، 2005م [1]

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء في القطاع المصرفي ،هدفت الدراسة لتقديم توصيات للاستفادة والتعرف على دور المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي وتحديد مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي ، تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف طرق وسائل الفحص والتقويم وعدم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى وجود خلل في الأداء المالي ، قدمت الدراسة عدة فرضيات أهمها أن المراجعة الداخلية الفعالة ذات أثر إيجابي في تقويم الأداء المصرفي وكذلك التأهيل العلمي و استخدام الأساليب الحديثة يساعد في ترقية أداء المراجعة الداخلية وأيضا نظام المراجعة الداخلية الفعال يقلل من نطاق فحص المراجع الخارجي ولاختبار الفروض اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج والاستنباطي في جميع البيانات والمعلومات الثانوية والأولية والمنهج الاستقرائي في مجال تحليل البيانات الواردة في البحث ، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها استخدام الرقابة الداخلية السليمة يقلل من حدوث الأخطاء ، وأوصت الدراسة عدة توصيات منها تقوية كفاءة المراجعة الداخلية بالكفاءات العالية من الموظفين والالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة والمحاسبة والتحديد الواضح والدقيق لسلطات وصلاحيات واختصاصيات المراجع الداخلي .

ويتفق الباحثون مع الدراسة في التعرف على دور المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي وأثرها الفعال ، وتميزت الدراسة في دور المراجعة في تحسين جودة القوائم المالية [2]

دراسة، محمد ادم محمد هارون، 2006 [3]

تناولت الدراسه الافصاح التام في القوائم والتقارير الماليه لشركات المساهمه العامه السودانيه،هدف البحث للتحري والتعرف على التقارير و القوائم الماليه والمنشوره ومستخدميها وطرق الوفاء باحتياجاتها من المعلومات في ظل

---

[1] نور الشام حسن عبد الله ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء في القطاع المصرفي** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بحث تكميلي لنيل درجة في المحاسبة والتمويل ، غير منشور،2005م).

[2] نور الشام حسن عبد الله ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء في القطاع المصرفي**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بحث تكميلي لنيل درجة في المحاسبة والتمويل ، غير منشور،2005م).

[3] محمد ادم محمد هارون ، **الافصاح التام في القوائم والتقارير الماليه لشركات المساهمه العامه السودانيه** ، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2006م).

تنوع البيانات والمعلومات اللازمه لاتخاذ قراراتها، وتمثلت مشكلة البحث في مدى وفاء متطلبات الاصلاح التام بالاحتياجات الواقعيه لمستخدمي القوائم والتقارير المنشوده في السودان وقد اهتمت الدراسه بتوضيح طرق الافصاح التام في التقارير والقوائم الماليه المنشوده وسعه في شركات المساهمه العامه السودانيه ،اعتمد الباحث على الفروض هي ليس هنالك اتفاق بين فئات مستخدمي القوائم والتقارير الماليه فيما يتعلق بالمتطلبات والافصاح التام ولاتفي متطلبات الافصاح التام باحتياجات فئات مستخدمي القوائم الماليه في السودان،ونخنلف درجة الافصاح التام في القوائم الماليه والتقارير الماليه للشركات السودانيه على الرقم من وجود متطلبات محدده للافصاح ،وقد توصل الباحث لالى نتائج اثبتت صحت القروض اهمها ان القوائم الماليه المنشوره ذات القرض العام لاتعنى بكفافة متطلبات واحتياجات فئات المستخدمين،وان اعداد القوائم والتقارير ذات القرض العام وفقا لمتطلبات الافصاح التام ،لاتلبي متطلبات المستخدمين والخاصه بالافصاح التام،وان دردة الافصاح تختلف بين منشاه لاخرى حسب طبيعة عملها وظروفها،كما كانت اهم التوصيات ضرورة ان تعد الشركات المساهمهقوائمها الماليه وفقا للنماذج المرفقه لمعايير الافصاح التام وضرورة تطبيق المجاسبين لشركات المساهمه والمراجعين لقوانين متطلبات معايير الافصاد التام وضرورة اتباع الافصاح التام والشفافيه في اعداد القوائم الماليه في شركات المساهمه تناول هذا البحث الافصاح التام في القوائم والتقارير الماليه لشركات المساهمه العامه السودانيه

دراسة، عاصم ابراهيم محمد، 2007[1]

تناولت الدراسه دور المراجعه الداخليه في الوقايه على المال العام بالتطبيق على صندوق الاسكان والتعمير ، واللوائح الكفيله بحفظ المال العام .تمثلت مشكلة البحث في الاتي:عدم توفر الخبره الكافيه لدى بعض المراجعين الداخليين بالصندوق.التعامل غير الجيد لدى بعض المراجعيين والمحاسبينفي الصندوق يؤدي الى ضعف المراجعه الداخليه .عدم الاهتمام الجيد للاداره باصول المراجعه الداخليه .وتمثلت فرضيات الدراسه في الاتي:غياب الهيكل التنظيقي بالصندوق يؤدي الى ضعف المراجعه الداخليه .غياب التدريب الجيد للكادر البشري بالمراجعه الداخليه يؤدي الى ضعف الرقابه الداخليه.عدم الاحتفاظ الجيد بسجلات العملاء لايمكن من اتخاذ القرارات من ما يؤدي الى ضياع الحقوق.تمثلت اهم النتائج التي توصلت اليها بعض الدراسه:ينعكس دور المراجعه الداخليه في ادالرة الايرادات والصروفات اليوميه دون مراجعة المشاريع المختلفه بالصندوق.التنقلات من قبل وزارة الماليه للمراجعين الداخلين خلال المراجعين بالمعلومات الكافيه بالصندوق خلال العام .نظام المراجعه الداخليه الجيد يوفر السلامه والاطمئنان للاداره وبنية العمل بالصندوق.توصلت الدراسه لعدة توصيات :يجب وضع وقايه اداريه قويه للحفاظ على اصول الصندوق من السرقات وخاصه المشاريع.تفعيل دور تفصيل الاقساط والمتاجرات شهريا حتى لاتتراكم على المواطنين مما يصعب عليهم دفعها .يرى الباحث ان هذه الدراسه ركزت على دور المراجعه الداخليه واختلفت الدراسه على انها اهتمت بالوقايه على الماء العام بالتطبيق على صندوق الاسكان والتعمير.

---

[1] عاصم ابراهيم محمد، **بعض دور المراجعه الداخليه في الرقابه على المال العام** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير والتحويل غير منشور ، 2007م).

دراسة ، نسرين عمر رزق الله ، 2007م [1]

تناولت الدراسة تقويم كفاءة نظام المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام بالتطبيق على وزارة المالية الاتحادية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات نظم المراجعة الداخلية الفعالة ووسائل تطبيقية لمعرفة مدى تطابق هذا النظام مع نظام المراجعة الداخلية المطبق واقتراح الحلول المناسبة لتؤدي المراجعة الداخلية دورها شاملا، تمثلت مشكلة الدراسة في أنة هل يوجد نظام للمراجعة الداخلية ؟ وما هي طبيعة النظام ذلك النظام و ما إذا كان النظام يؤدي دوره بكفاءة وفاعلية ؟ وهل توجد لوائح تنظم عمل المنشاة ؟ ، وتمثلت فروض الدراسة في وجود نظام كفؤ للمراجعة الداخلية بالمؤسسة يؤدي للمحافظة على الموجودات وحماية المال العام واستجابة النظام للتقنية الحديثة يؤدي إلى زيادة كفاءة المراجعة الداخلية ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها المراجعة الداخلية في مؤسسات القطاع العام تعتبر ضرورة للتأكد من أموال الدولة يتم استخدامها في الأغراض المحددة لها وضعف التأهيل للكادر البشري يؤثر على عملية المراجعة الداخلية ، وفرضت الدراسة عدة توصيات أهمها ضرورة توافر المكونات الأساسية لنظام المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام لتأكيد كفاءة نظام المعمول به والوعي التام بأهمية التطبيق السليم لنظام المراجعة الداخلية.

يتفق الباحث مع الدراسة الحالية في أنة لابد من وجود نظام مراجعة داخلية في المؤسسات والبنوك.وتميزت دراستنا بدور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية.

دراسة، محمد يس عثمان زياد ، 2007م [2]

تناولت الدراسة أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي،هدفت الدراسة إلى التعرف على مخرجات النظام المحاسبي من حيث درجة الإفصاح عنها وتوضيح المخاطر والمعوقات التي تواجه عملية الائتمان المصرفي وسبل معالجتها ووضع الخطط التي تمكن من التنبؤ لمخاطر الائتمان وبيان الأثار السلبية التي تعود على عملاء البنوك وسمعه استثماراته نتيجة لتعرضهم لمخاطر الائتمان المصرفي ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن هل هنالك مخاطر في الائتمان المصرفي ، وهل تلعب القوائم المالية دورا هاما في الحد من مخاطر العائدات والأرباح بطريقة صحيحة ، وهل الملومات المحاسبية الواردة بالقوائم المنشورة تمثل مصدرا أساسيا في اتخاذ القرارات بالائتمان المصرفي ، وهل التحليل للقوائم المالية يوفر مؤشرات مفيدة في تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي ، وتتمثل فروض الدراسة في وجود مخاطر الائتمان المصرفي بالمصارف السودانية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورات يؤدي إلي الحد من مخاطر الائتمان المصرفي والتحليل المالية يوفر مؤشرات في تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي ، توصلت الدراسة إلي نتائج أهمها التركيز على الإفصاح المحاسبي القوائم المالية يساعد على قياس درجة المخاطر بالمنشأة والتحليل المالي للقوائم المالية ويوفر مؤشرا صغيرا في اتخاذ القرارات مخ الائتمان المصرفي ويتم استخدام الطرق وأدوات مناسبة في تغطية ومجابهة مخاطر

---

[1] نسرين عمر رزق الله ، **تقويم كفاءة المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام على وزارة المالية الاتحادية** ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشور ،2007م).

[2] محمد يس عثمان زياد ، **اثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي** ، (الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير، غير منشورة ،2007م).

الائتمان المصرفي في البنوك السودانية وقدم الباحث عدة توصيات أهمها التركيز على الإفصاح المحاسبي المحدد بالرغم من ارتفاع تكاليفه ووجود وحدة خاصة بالبنك للعملاء لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتزام بسياسة بنك السودان التمويلية والتقيد بالإجراءات الرقابية بالمصارف.

وتتفق الدراسة في اثر القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي وتميزت دراستنا في دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية.

دراسة، نصرالدين ابراهيم بشير، 2009م [1]

تناولت الدراسه دور المراجعه الداخليه في ترقية الاداء المالي في القطاع الحكومي بالسودان.هدفت الدراسه الى تفعيل دور المراجعه الداخليه في رقابه الداخليه الدراسه الفروض. ترتبط درجة فعالية المراجعه الداخليه في القطاع الحكومي طرديا مع مدى سلامة الهياكل التطبيقيه ولوائح الاداريه والماليه في القطاع العام وكفاءة نظام المراجعه الداخليه .وجود ضوابط وقوانين فعاله للمراجعه الداخليه يساعد في ترقية الاداء العالي للوحدات الحكوميه.التاهيل والتدريب المستمر للمراجعين يسهم في كفاءه الادا المالي للوحدات الحكوميه ، توصلت مشكله البحث في زياده التلاعب بالاصول العامه بالوحدات القوميه والاقطصاديه بالقطاع العام وتنوع طرق التلاعب والاخطلاس وسؤ الضوابط لزياده كفاءه وفعاليه مهنه المراجعه الداخليه في السودان .توصلت الدراسه الي عده نتائج اثبتت الفرضيات اهمها: وجود ضوابط وقوانين المراجعه الداخليه بصوره فعاله يؤدي الي ترقيه الاداء المالي في الوحدات الحكوميه وكذالك التطبيق الفعال للوائح الاداريه الماليه يساعد في تطوير اداء المراجه الداخليه . وقد اوصلت الدراسة ببعض التوصيات اهمها :ضروره وجود لجان من قبل وزاره الماليه لمتابعه تقارير المراجعه الداخليه وذلك لضروره قيام المؤتمرات والسنمارات الدوريه التي من شانها ان تدفع كفاءه اداء المراجعه الداخليه في الوحدات الحكوميه وايضا ضروره التاهيل العلمي والتدريب المستمر للمراجعين الداخلين لتحسين كفاءه ادائها ،

وتفق الباحثون في درو المراجعه الداخليه ' واختلفت بان الدراسه اهتمت بتلاقيه الاداء المالي في القطاع الحكومى بالسودان ' بان دراستنا اهتمت بتحسين جودة القوائم المالية .

[1] نصردين ابراهيم بشير ، **دور المراجعه الداخليه في ترقية الاداء المالي في قطاع الحكومي** ، (الخرطوم : جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير في المحاسبه و التمويل، منشور، 2005م).

الفصل الأول

يتناول الباحثون في هذا الفصل مفهوم المراجعة والتطور التاريخي لها وأهمية وأهدافها وأغراضها ومعايير المراجعة الداخلية وذلك من خلال المباحث التالية :-

المبحث الأول : مفهوم المراجعة.

المبحث الثاني : مفهوم المراجعة الداخلية.

المبحث الثالث : خصائص ومعايير المراجعة الداخلية.

المبحث الأول

مفهوم المراجعة

يتناول الباحثون في هذا المبحث ، مفهوم المراجعة والتطور التاريخي لها وأهمية المراجعة وأهدافها وفروضها .

التطور التاريخي للمراجعة

يرجع أصل المراجعة إلى العصور الوسطى والتدقيق في المعنى الحديث يعو إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أنه أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن إستقلال الموارد المتاحة لدى شخص أخر . حيث أن قدامى المصريين كانوا يقومون بتعين شخصين لتسجيل الأموال الأميرية الواردة ، ويقوم شخص أخر بعملية التدقيق مما قاما به هولاء الأشخاص من تسجيل قدامى اليونان كانوا يعينوا موظف للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الإنتهاء من عملية التسجيل ، كذلك الرومان قاموا بوضع نظام يفصل بين الشخص المسئول عن المصروفات والشخص المسئول عن المقبوضات ، كذلك في العصور اللاحقة كان هناك دور لتدقيق الحسابات عندما عين سيدنا يوسف عليه السلام أميناً على خزائن مصر [1] .

مفهوم المراجعة

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة بأنها عملية منظمة لجمع وتقيم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الإقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعة وكذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية [2] ، وأيضاً يقصد بالمراجعة فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصاً حتى يطمئن المراجع من أن التقارير المالية سواء كان تقريراً عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقريراً عن المركز المالي في نهاية فترة أو أي تقرير آخر يظهر وينطبع فيه صورة واضحة حقيقة ودقيقة الغرض الذي من أجله أعد هذا التقرير [3] ، وهناك تعريف أخر للمراجعة : هي جمع وتقيم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل [4].

أهمية المراجعة

تعتبر المراجعة وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المنشأة وخارجها ولا يعتبر غاية بحد ذاتها.

---

[1] د.غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر** ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص 13.
T.C Richard Brown and E.C Jack(eds), A .**History Of accounting and Accounting and , Edin-burgh** , 1905, IV,P 74

[2] د. منصور حامد محمود ، **أساسيات المراجعة** ، (الإسكندرية : مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1998م) ، ص 7.

[3] د. عبد الفتاح الصحن ، **مبادي وأسس المراجعة** ، (الإسكندرية : مؤسسة تبان الجامعة للنشر ، 1993م) ، ص 4.

[4] د. ألفين أرينز وجيمس لويك ، ترجمة د . محمد عبد القاجر اليسطي ، **المراجعة مدخل متكامل** ، (الرياض : دار المريخ ، 2002م) ، ص 21.

حيث أن القيام بعملية المراجعة يجب أن يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة ومن هذه الأطراف : [1]

إن إدارة المشروع تعتمد على إعتماداً كلياً على البيانلت المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه ، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مراجعة من قبل هيئة فنية محايدة ، كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند إتخاز أي قرار في توجيه المدخرات والإستثمارات بحيث تحق لهم أكبر عائد ممكن مع إعتبار عنصر الحماية الممكنة [2] ، أما بالنسبة للحكومة ترجع أهميتها لفرض الضرائب وتحديد الأسعار م تحديد الدعم لبعض السلع والصناعات [3] .

أهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى ، تلعب هذه دوراً هاماً في التمويل قصير الأجل للمشروعات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها لهذه فإنها تعتمد على القوائم المالية تقرير المراجع لدراسة وتحليل القوائم المالية قبل المشروع في نهج الإئتمان المصرفي (القروض) وتعتمد كأساس للتوسع فيه أو الأحجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح الإئتمان المصرفي .

أهمية التدقيق الاقتصادي القومي

يخدم التدقيق الاقتصادي القومي بصفة عامة نتيجة لخدماته وأهميته للفئات السابقة الذكر ، فمهنة المراجعة من المهن العريقة في الدول المتقدمة وقد ساهمت مساهمة كبيرة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات . وتصبح حالات الإسراف والتلاعب وتوجيه أستخار المدخرات والموارد المتاحة والقادرة وتعتبر المراجعة من عوامل النهضة الاقتصادية والمالية وخير عون للوصلة في سبيل تحقيق أهدافها القومية وخاصة ما يتصل بتنمية إقتصادها ورفع مستوى معيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم [4] .

أهداف المراجعة

لقد كان الهدف من عملية المراجعة مجرد وسيلة لإكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو عنت أو تلاعب ، ثم تغيير الهرم عندما قرر القفاء الإنجليزي عام 1897م أن إكتشاف الغش والخطأ ليس هدفاً من أهداف عملية المراجعة ، وأصبح هذا الهدف قاصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات المحاسبية دون إبداء المراجع رأيه الفني عن مدى عدالة البيانات التي تم تحويلها إلى هذه الدفاتر ، ومع تطور علم التدقيق وزيادة الطلب عليه أصبح الهدف الأساسي لعملية المراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد من قبل المراجع الخارجي في مدى عدالة البيانات والقوائم المالية التي قام بتدقيقها ومدى تعبيرها عن حقيقة المركز

---

[1] د . غسان فلاح ، **المرجع السابق** ، ص 19.

[2] د.أ خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات – الناحية العلمية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م) ، ص 16.

[3] د. مطير الضميري ، **تدقيق الحسابات** ، (القاهرة : دار التقدم العلمي ، 2010 م) ، ص 28.

[4] د.اسامة محمد الوقاد ولؤي محمد وديان ، **تدقيق الحسابات** ، (عمان : مكتبة المجتمع العربي ، 2010م) ، ص 28.

المالي للمنشأة وإصدار تقريره النهائي للمساهمين أو من قام بتعيينه ، وحتى يصل المراجع لهذا الرأي فإن عليه القيام بالأهداف ويمكن تحديد أهداف عملية المراجعة في الأتي : [1]

الأهداف التقليدية : وهي نوعان : رئيسية وفرعية

أهداف رئيسية

1. التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المتبعة بالدفاتر ومدى الإعتماد عليها .
2. إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي .

أهداف فرعية (ثانوية)

1. إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو التلاعب في الحسابات .
2. تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك .
3. إعتماد الإدارة على تقرير مدقق الحسابات ورسم السياسات الإدارية وإتخاز القرارات حاضراً ومستقبلاً .
4. طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاز قرارات مناسبة لإستثماراتهم .
5. تقديم التقارير المختلفة وملء الإستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المراجع .

الأهداف الحديثة أو المتطورة

مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف أو تحقيق الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها .

تقييم نتائج الأعمال وفقاً للأهداف المرسومة .

تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط .

تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع [2] .

فروض المراجعة

تمثل الفروض في أي مجال من المعرفة نقطة بداية لأي تفكير منظم بنية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال . ومن ثم فإن إيجاد فروض للمراجعة عملية ضرورية لحلها كما تلقى الإهتمام الكافي كما هو الحال في مجال فروض المحاسبة . وذلك فإن وضع مجموعة من الفروض تأخذ في الإعتبار طبيعة المراجعة ونوعية المشاكل التي تتعامل معها ، هو بمثابة إيجاد مجموعة من الفروض التي يجب أن تخضع للدراسة حتى يمكن أن تلقى القبول [3] .

وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها المراجعة في الأتي :

- ليس هناك تعارض محتمل في المصالح ومعدي المعلومات المالية .
- لأنه ل يوجد بالضرورة تعارض بين المراجع ومعدي المعلومات المالية فإن المراجع يمكنه الحفاظ على نزعة الشك المهنية لديه .
- يلتزم المراجع بالتزامات المهنة المحددة أو القابلة للتجديد .

---

[1] د . رزق أبوزيد الثحنة ، **تدقيق الحسابات** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2013م) ، ص 39.

[2] سامي محمد الوقاد وأخرون ، **مرجع سابق** ، ص ص 23 – 24.

[3] د . محمد سمير الصبان ، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 17.

- المزاعم أو النتائج الاقتصادية يمكن التحقق منها ومراجعتها .
- نظام الرقابة الجيد يعطي إمكانية أكبر للاعتماد على المعلومات المالية .
- ما لم يكن هناك العكس فإن ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل .
- (العرض العادل الصادق) يعني ضمنياً إستخدام مبادي المحاسبة المتعارف عليها أو أية معايير أخرى متعارف عليها [1] .

أنواع المراجعة

سيتم توضيح ثلاثة أنواع رئيسية من المراجعة :

مراجعة القوائم المالية :- Financial statement Audits

يتم إجراء مراجعة القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الشاملة (المعلومات التي يتم التحقق منها تتفق مع معايير محدده وعادة م تشمل المعايير في مبادي المحاسبة المتعارف عليها بالرغم انه يمكن ايضا مراجعه القواعد المالية المعده وفقا الاساس cash basis او وفقا الاي اساس محاسبي اخر يناسب المنظمة وتشمل القوائم المالية بصفه عامة كل من قائمة المركزالمالي .

قائمه الدخل in come statecoment وقائمة الترفقات النقدية cash flows statement وأيضا الملاحظات المدفقة بهذه القواعد .

المراجعة التشغيلية : operating Audits

تشتمل المراجعة التشغيلية في فحص أي إجراءات تشغيلية بالمنظمة بهدف تقييم كل من الكفاءة والفعالية ،وبعد اتمام المراجعة يتم رفع التوصيات الي الادارة للعمل علي تحسين التشغيل ،ونظرا لوجود العديد من المجالات المختلفة التي يمكن فيها تقييم فعالية التشغيل فانه من المستحيل وصف كيفية تنفيذ المراجعة التشغيلية علي نحو نموذجي ،حيث يمكن ان يقييم المراجع في احدي المنظمات مدي ملائمة وكفاية المعلومات التي استخدمتها الادارة عند اتخاذ القرار اصل ثابت جديد ، بينما يتم في منظمة اخري تقييم مدي كفاءة تدفق مستندات العمليات ، ولا تقتصر المراجعة التشغيلية علي الجوانب المحاسبية وانما تشمل هيكل المنظمة او تشغيل الحاسب الالكتروني او أي مجال اخر يكون مؤهلا له .

مراجعة الالتزام : Compliance Audits

يشمل الهدف من مراجعة الإلتزام في تحديد ما إذا كان العميل قد إلتزم بإجراءات وقواعد محددة مصنوعة من قبل سلطة أعلى [2] .

وهناك أنواع أخرى للمراجعة تشمل ما يلي :

1. من حيث نطاق ومدى المراجعة :

---

[1] وليم توماس وأمر سون هنكي ، ترجمة : د. أحمد حامد دجاج وكمال الدين سعيد ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، (الرياض : دار المريخ ،2009م) ، ص 51.

[2] ألفين أرينز وجيمس لويك ، **مرجع سابق** ، ص ص 23 – 25.

تنقسم إلى مراجعة كاملة أي لا توجد أي قيود على عملية المراجعة حيث يكون للمراجع الحق في فحص جميع عمليات المشروع وأنشطته وبياناته دون إستثناء سواء تعد ذلك بصورة شاملة أم إقتصر على فحص عينة من هذه العمليات .

وإما أن تكون مراجعة جزئية أي أن هناك قيوداً على عمل المراجع بحيث يقتصر عمله على جزء محدد من أنشطة المشروع وبياناته لا يتعداه وهو يمكن أن يكون في شكل الفحص لفرض خاص .

2. من حيث مدى الإلزام بها :

إما إلزامية بموجب النصوص القانونية – كما في حال شركات الأموال التي تخضع للقانون 159 لسنة 1981م.

أما إختيارية أي بترك الأمر في تقدير القيام بالمراجعة في تحديد مداها لأصحاب المصلحة في المشروع .

3. من حيث توقيت القيام بها :

إما أن تكون ختامية وهي التي يبدأ العمل فيها في ختام الفترة المالية محل المراجعة .

إما مستمرة حيث تتم المراجعة على مدار الفترة المالية بقيام المراجع ومندوبيه بمداومة الإتصال بالمنشأة طوال السنة المالية والقيام بمراجعة ما يتم من أعمال .

4. من حيث الجهة التي تقوم بها :

إما خارجية إذا قام بها مراجع مستقل من خارج المشروع.

إما أن تكون داخلية إذا قام بها شخص أو أكثر من العاملين بالمشروع ذاته [1]

[1] د. حامد طلبة محمد أبوهيبة ، **أصول المراجعة**، (عمان : زمزم ناشرون وموزعون ، 2011م) ، ص ص 17 – 18.

المبحث الثاني

مفهوم المراجعة الداخلية

يتناول الباحثون في هذا المبحث ماهية المراجعة الداخلية وطبيعتها ، ومراحل تطورها ، ووظائفها ، وأهدافها ونطاق المسئولية ووظيفتها والإطار الفكري وإدارة المراجعة الداخلية في التنظيم :

ماهية وطبيعة المراجعة الداخلية :

على الرغم من أن المراجعة الداخلية تمارس كوظيفة داخل المنظمات المختلفة لعدة قرون مضت ، إلا أن الاعتراف بها كمهنة حديثة قد بدأ في الانتشار خلال الخمسين سنة الماضية فقط وأدى الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة في عام 1941م م ويهتم هذا المعهد بوضع معايير لمهنة المراجعة الداخلية وعقد امتحانات تأهيلية يمنح من يجتازها شهادة بكونه مراجع داخلي معتمد . ويقوم معهد المراجعين الداخليين أيضاً بعقد العديد من المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية وبرامج التعليم المستمر في أنحاء العالم .

ولقد أدت تلك الجهود التي يقوم بها معهد المراجعين الداخلين بالولايات المتحدة وفروعه في الدول المختلفة إلى زيادة أعضاء المعهد إلى ما يزيد عن ثلاثين ألف عضو ، وتتمتع مهنة المراجعة الداخلية بإختلاف وثقة كل من الجهات الحكومية والتنظيمات المختلفة لما تقدمه من فحص وتقييم موضوعي لأنشطة تلك الجهات والتنظيمات[1].

ماهية وطبيعة المراجعة الداخلية :

المراجعة الداخلية هي وظيفة تقيمية مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم [2] .

مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية :

مرت مهنة المراجعة الداخلية بكثير من المراحل ، حيث ساهمت كثيراً من العوامل في ظهور الحاجة على فجوة قسم المراجعة الداخلية داخل المشروعات ومن هذه العوامل ما هو مهني وما هو أكاديمي .

مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية كما يلي: [3]

- ما قبل 1947م :

كان يقصد بالمراجعة الداخلية في هذه الفترة بأنها المراجعة التي يقوم بها مجموعة من موظفي المنشأة وذلك لتعقب الأخطاء .

---

[1] S . Rao vallabhaneni and Devi Vallabaneni , CIA Examination Text books , Vol I : Internal Audit process& Skills (Schaumburg , SRV Professional publications , 1994) P. 5

[2] فتحي رزق السوافيري ، أحمد عبد المالك محمد ، **مرجع الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2002م – 2003م) ، ص5.

[3] إبراهيم عثمان شاهين ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الألكتروني** ،(القاهرة : دار النشر الجامعية ، 2011م) ، ص ص 24 – 25.

وكان هذا المراجع هنا يعبر عن تصيد الأخطاء ، وكان هدفاً وقائياً .

- مابين 1957م :

تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في عام 1941م .

عرفت المراجعة الداخلية على أنها (النشاط المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة .

- مابين 1971م حتى 1981م :

تم تعريف المراجعة الداخلية على أنها نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة.

- ما بين 1981م حتى 1999م :

عرفت على أنها ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشاة لخدمة المنشاة ، فهي رقابة تعمل على طريق فحص وتقييم فعالية وكفاية نظم الرقابة الأخرى .

- من 1999م حتى الأبد :

هي نشاط إستشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المنشأة ، أنه تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقيم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة .

وظيفة المراجعة الداخلية :

أدى كبر حجم التنظيمات وتعقد الأنشطة داخلها إلى ضرورة وجود إدارة ورقابة لمتابعة نظام الرقابة ذاته ، إذ ترغب الإدارة في التحقيق من أن نظم الرقابة تعمل بطريقة مرضية . ذلك أنه مهما أحسنت الإدارة التخطيط فإن التنظيم ككل سيكون معرضاً للخطر إذا كانت الإجراءات الرقابية غير كافية أو كانت لا تنفذ بطريقة سليمة.

نطاق مسئولية المراجع الداخلي :

هنالك العديد من الوسائل التي يمكن إستخدامها لتحقيق الرقابة في التنظيمات . ولعل من أمثلة تلك الوسائل الرقابية الداخلية النمط الإداري وأهداف التنظيم والسياسات والمعايير والإجراءات وغيرها . وتعتبر هذه الوسائل عن درجات مختلفة من التفصيل في نظام الرقابة وهي بطبيعتها هيداركية .

الإطار الفكري للمراجعة الداخلية :

يقصد بالإطار الفكري ذلك النظام المتكامل من الأهداف والأساسيات التي ترتبط بها والتي يمكن أن تؤدي إلى معايير منسقة ، ويصف هذا النظام المتكامل طبيعة ووظيفة وحدود المراجعة الداخلية .

وترجع أهمية وجود مثل هذا الإطار الفكري إلى ضرورة وجود معايير تحكم الممارسة العملية لمهنة المراجعة الداخلية .

ويتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية في توفير وتقييم للجوانب الرقابية في التنظيم بما يساعد الإدارة في أداء وظائفها .

وتعتبر المخاطر النسبية للأنشطة المختلفة هي العامل الأساسي الذي يؤثر في توجيه وظيفة المراجعة الداخلية ، ويوفر الإستقلال النسبي عند الوظائف الأخرى داخل التنظيم للمراجعيين الداخليين الموضوعية والوضع الوظيفي اللازمين لأداء مسئولياتهم بفعالية [1] .

أهداف ونطاق المراجعة الداخلية :

تتمثل في هدفين رئيسين :

1. التحقق من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات ومسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة .
2. التحقق من مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة .

ولتحقيق الهدفين فإن النشاط للإدارة ينطوي على الأتي :

مراجعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية وسائل الرقابة التي يتبناها المشروع في مجالات التشغيل والتحويل والمحاسبة.

التحقق من إمكانية الإعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تتضمنها السجلات.

التحقق من مدى المحاسبة على الأصول وحمايتها من المخاطر المختلفة.

تقييم الأداء على مستوى مراكز المسئولية .

استقلال المراجع الداخلي :

يعتبر استقلال المراجع الداخلي أحد المعايير الهامة للمراجعة ، ويعتبر هذا المعيار ضرورياً لكفاءة تنفيذ برامج المراجعة ولكن كيف يتسنى تحقيق هذا الإستقلال للمراجع وهو موظف بالمشروع الذي يقدم خدماته للإدارة .

أنه في ظل العلاقة الوظيفية للمراجع الداخلي يمكن أن يتحقق له الاستقلال التنظيمي للمراجع الداخلي بالنسبة للإدارات والأقسام بالمشروع . والوضع الأمثل هو أن يتبع المراجع الداخلي تنظيم الإدارة العليا للشركة ، فمثلاً في مجلس الإدارة ويترتب على ذلك إمكان تناول نشاط لكل الإدارات والأقسام وعملها .

وفي كثير من الشركات يتبع قسم المراجعة الداخلية للمدير المالي وهذا يحد من استقلال المراجع الداخلي ما لم يعطى له الحق القديم تقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة [2].

مكان إدارة المراجعة في التنظيم :

لأن وظيفة المراجعة الداخلية في المشروع تتناول المجال التقييمي في المشروع وكذلك الوقائي لأصول المشروع ثم النواحي الإنشائية لتقديم الإقتراحات التحسينية لأنظمة المشروع فإن مجالها يتسع ويجعلها إدارة رقابية للمستويات العليا للمشروع .

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن ، فتحي رزق السوافري ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 234 – 239.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن ، السيد سرايا ، **الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2003م – 2004م) ، ص ص 183 – 194.

فالمراجع الداخلي يقوم بعمله من واقع مهامه الوظيفية ومسئولياته أمام إدارة المشروع العليا فهو يغير عمل الغير ولا يوجه الغير في العمل فهو لا يتمتع برئاسة مباشرة بهيئة الموظفين الذين يراجع عملهم . فالمراجع الداخلي في تنفيذ مهام وظيفته مستقل فهو يتأكد من التمشي مع السياسات والإجراءات والسجلات وفحصه بغرض تحديد مسئولية الخطا حيث أن ما يقوم به من فحص لا يبعد المسئولية عن الأفراد الذين قاموا بالعمل .

والمراجع الداخلي مستقل في عمله من ناحيتين :

1. مكان في التنظيم الوظيفي وإرتباط عمله بالمستويات العليا حيث أن تعقيد الإدارة له يحقق الإستقلال في عمله وتحقيق ما يوكل إليه من عمل . فرئيس إدارة المراجعة مسئول أمام المستويات العليا للإدارة نظراً لأن ما سيكشفه عمله أثناء تأديته له هو من إهتمامات الإدارة العليا .
2. إن المراجع الداخلي يقوم بوظيفته من حيث الفحص والتقييم ومراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المشروع ولهذا لا يجب أن يعهد إليه بأي مهام تسجيلية أو تنفيذية [1] .

[1] عبد الفتاح محمد الصحن ، **المرجع السابق** ، ص 194.

المبحث الثالث

خصائص ومعايير المراجعة الداخلية

يتناول الباحثون في هذا المبحث خصائص المراجعة الداخلية ومعاييرها :

خصائص المراجعة الداخلية

تمتاز المراجعة الداخلية بمجموعة من الخصائص وهي :

1. المراجعة الداخلية وظيفة شاملة : فهي تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة .
2. المراجعة الداخلية وظيفة دورية : حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة .
3. رغم أن المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة ولأنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى فمعنى المراجع يكون مستقلاً حتى يتسم عمله بالموضوعية .

بالإضافة إلى تلك الخصائص نذكر الخصائص الأتية :

- المراجعة الداخلية دعامة أساسية من دعائم نظام للرقابة الداخلية .
- المراجعة الداخلية وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة .
- المراجعة الداخلية تسعى إلى ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب [1].

تعتمد المراجعة كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات الحكومية وتلقي القبول العام والتي تتعكس على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات هذه المهنة .

ومن الأمور الهامة في هذا الصدد أن نفرق بين معايير المراجعة وإجراءتها والمطلوب من مراقبي الحسابات عند إعداده لمختلف المهام الموكولة إليه ، أما الثانية فتشمل الوظائف الواجب القيام بها لتحقيق أهداف المراجعة المرجوة والتي تختلف من أختيار إلى أخر ورغم إختلافات مفهوم كل المعايير والإجراءات إلا أنهما مرتبطان إرتباطاً ثيقاً وتحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ إختيار معين يجب أن يراعى فيها ملاءمتها لتحقيق الأهداف التي تعبر عنها المعايير الموضوعة ويتعين هذا المعيار أن تحوي كل ما يتعلق بالنواحي الشخصية المرتبطة بمزاولة هذه المهنة وإجراءات العمل الميداني بغرض التوصل إلى رأي محائد عن مدى سلامة القوائم المالية ومحل الفحص وتضمين هذا بالرأي في تقرير تتوافر فيه الإعتبارات الشكلية والموضوعية [2] .

معايير المراجعة المتعارف عليها :

---

[1] http://www.arabinternal auditors . com / vb /showthread

[2] د . عبد الفتاح محمد الصحن ، ومحمد سمير الصبان وشريفة علي حسين ، **أسس المراجعة والأسس العلمية و العملية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعة ، 2004م) ، ص 73.

تمثل معايير المراجعة المتعارف عليها الخطوط الإرشادية التي يتم إستخدامها لأداء عملية المراجعة في القوائم المالية والتي تتكون من ثلاث خطوات أو مراحل متتالية كل منها يتطلب مجموعة مختلفة من معايير المراجعة :

1. اتخاذ خطواط للتأكد على جودة المراجعة .
2. تخطيط وأداء إجراءات المراجعة .
3. تقديم التقارير على نتائج المراجعة .

1. المعايير العامة ((تؤكد على جودة المراجعة))

يجب أن يقوم بالمراجعة شخص أو أشخاص لديهم التدريب والكفاءة الفنية المناسبة لأداء عملية المراجعة تضع معظم الدول قوانين بمتطلبات القيام بمراجعة مستقلة ، للحصول على شهادات معينة.

أ. يجب أن يحافظ المراجع على استقلاله تجاه جميع الأمور المتعلقة بمهمة المراجعة وفي بعض الأحيان يكون الاستقلال مواصم المعايير على الإطلاق .

ب. ويجب الا ينحاز المراجع للعميل ويجب ا، ينظر إليه حين يستخدم تقارير المراجعة التي بعدها على أنه مستقل .

ج. يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة عند أداء عملية المراجعة وإعداد التقارير .

2. معايير العمل الميداني (تخطيط وأداء إجراءات المراجعة)

أ. يجب تخطيط العمل بصورة مناسبة والأشراف الجيد على المساعدين أن التخطيط في حد ذاته مصطلح شامل ولكن تخطيط المراجعة يتطلب إستراتيجية شاملة لتقييم المخاطر وأداء المراجعة .

ب. للتفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية وذلك لتخطيط عملية المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإختبارات التي يجب القيام بها حيث يجب على المراجع أن يتفهم العمليات بشأن إختبارات المراجعة التي سوف يتم [1] القيام بها .

ج. يجب الحصول على أدلة الإثبات الكافية من خلال المعاينة والملاحظة لتقديم أساس معقول لدى المراجعة فيما يتعلق بالقوائم المالية مل المراجعة ، ويتم تحديد معايير صلاحية أدلة الإثبات من خلال القوانين والقواعد ومع ذلك فإن معايير صلاحية أدلة الإثبات يتم من خلال تقدير وحكم المراجع .

3. معايير تقديم التقارير (تقرير عن نتائج المراجعة)

أ. يجب أن ينص تقرير المراجع على ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادي المحاسبية المتعارف عليها فلا يمكن للمراجع أن يترك لقاري تقرير المراجعة بأن يفترض بكل بساطة أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها قد تم إتباعها عند إعداد القوائم المالية .

ب. يجب أن يحدد تقرير المراجع الظروف التي أدت إلى تغيير السياسات أو التقديرات المحاسبية من فترة إلى أخرى .

[1] **المرجع السابق** ، ص 74.

ج. يجب أن يوضح التقرير أن الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية قد تم بطريقة مناسبة .

د. يجب أن يتضمن تقرير المراجع رأيه في القوائم لكن وحينما لا يمكنه التعبير عن رأيه شامل فيجب ذكر أسباب ذلك كما يجب أن يحتوي التقرير على إشارة واضحة لعمل المراجع وحدود المسئولية التي يتحملها المراجع .

أنواع التقارير:

1. تقرير يعبر عن رأي غير متحفظ : ويشار إليه بالتقرير المعياري ويشير إلى أن المراجع قد يؤدي عملية المراجعة.
2. تقرير يعبر عن رأي متحفظ : وينص هذا التقرير على أنه فيما عدا تأثيرات الأمور يتعلق التحفظ .
3. تقرير يتضمن الإمتناع عن إبداء الرأي : يعبر المراجع رأيه عن القوائم المالية للعميل ويتم الإصدار هذا التقرير في حالتين:

أ. عدم تمكن المراجع من الحصول على أدلة الإثبات .

ب. وجود ظروف لا يمكن تصنيفها وتمنع ذلك .

ج. وجود قيود وعراقيل يضعها العميل أمام المراجع .

4. تقرير يحتوي على رأي سلبي : فقد ينص على أنه سيسبب الإنحراف الكبير عن المبادي المحاسبية المتعارف عليها [1] .

معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية :

أصدر معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية معايير المراجعة الداخلية في عام 1978م الميلادي ولقد تضمنت مقدمة تلك المعايير بعد ما تضمنه قائمة مسئوليات المراجعة الداخلية وتنقسم معايير المراجعة الداخلية إلى خمسة اقسام أساسية تغطي الجوانب المختلفة للمراجعة الداخلية في التنظيم تتمثل تلك الأقسام في :

- الإستقلالية
- العناية المهنية
- أداء أعمال المراجعة
- إدارة قسم المراجعة الداخلية .

تناول يما يلي معايير المراجعة الداخلية بأقسامها :

1. إستقلالية المراجع الداخل يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعته وهذا يتطلب ضرورة الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية .
2. العناية المهنية : يجب أن تؤدى المراجعة الداخلية بما يتفق مع العناية المهنية اللازمة أي عناية الشخص الحريص .

[1] طارق عبد العال حماد ، **مسئوليات المراجعة وتخطيط المراجعة** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص ص 40 – 43.

1. بالنسبة لقسم المراجعة الداخلية :

- يجب أن يتأكد المسئول عن قسم لمراجعة الداخلية .
- يجب أن تكون لدى قسم المراجعة الداخلية .
- يجب أن يتأكد المسئول عن قسم المراجعة من توافر الإشراف الكافي لها .

2. بالنسبة للمراجع الداخلي :-

- يجب على المراجع الداخلي الإلتزام بالمعايير المهنية .
- يجب أن تتوافر لدى المراجع الداخلي المعرفة .
- يجب على المراجع الداخلي الحفاظ على تأهيله الفني .
- يجب على المراجع الداخلي بذل العناية المهنية .

3. خطاب العمل :يجب أن يتضمن خطاب العمل على المراجعة الداخلية فحص وتقييم مدى فعالية خطاب الرقابة الداخلية في التنظيم المهني وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسئوليات المختلفة ولتحقيق ذلك يتبع المراجع القيام بالأتي :

- مراجعة إمكانية الإعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية .
- مراجعة النظم الموضوعة للتحقق من الإلتزام بتلك السياسات .
- مراجعة وسائل الأصول والمحافظة عليها .

4. أداء أعمال المراجعة : [1] يجب أن تتضمن أعمال المراجعة كل من تخطيط عملية المراجعة وفحص وتقييم المعلومات والتقرير عن النتائج ومتابعة الترصيد وضرورة وضع الأهداف للمراجعة ونطاق العمل.

5. إدارة قسم المراجعة الداخلية : تقضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يدير المشرف على قسم المراجعة الداخلية بطريقة مناسبة ويكون المشرف عليها مسئولاً عن إدارة القسم :

- يتحقق أعمال المراجعة والأغراض العامة في المسئوليات التي أتخذتها الإدارة العليا .
- يستخدم الموارد المتاحة لقسم المراجعة الداخلية بكفاءة [2].

المعايير العامة أو الشخصية :

تختلف هذه المعايير بالتكوين الشخصي القائم بعملية المراجعة والمقصود بهذه المعايير إن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة عالية من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مديرين وتوصف هذه المعايير بأنها عامة .

تتكون المعايير العامة أو الشخصية من الأتي :

1. إن عملية الفحص تتم عن طريق شخص أو أشخاص مؤهلين علمياً وعملياً وتمكنهم من أداء وظيفتهم كمراجعيين.
2. الإلتزام والإستقلال والحيادة في أي عمل يؤكل إلى المراجع .
3. يجب بذل المراجع العناية المهنية الملائمة .

---

[1] د . طارق عبد العال حماد ، **المرجع السابق** ، ص 219.

[2] **المرجع السابق** ، ص 220.

أهمية وأهداف معايير أداء مهن تدقيق الحسابات (مراجعة الحسابات)

إن عملية تدقيق الحسابات تعتمد في القيام بها على المجهود الذهني بصفة أساسية ويترتب على ذلك خضوع عملية تدقيق الحسابات بقدر كبير من التقرير الشخصي الذي يلجأ إليه مدقق الحسابات في عمله وإتاحة الفرصة لإبراز كافة المسئوليات العمل .

هنالك عدد كبير من الصعوبات من أهمها[1] :

1. صعوبة مقارنة الأداء لوجود أكثر من بديل محتمل .
2. صعوبة الحكم على مدى كفاية الأداء قضائياً ومهنياً .
3. صعوبة تدريب الأعضاء الجدد للمهنة وخضوعها لعدد كبير من التقرير.

المجهودات العلمية لوضع معايير الأداء

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أعرق الدول التي عرفت مهنة مراجعة الحسابات ومن أكثرها تقدم ، وكانت المحاولة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1917م وأستمرت إلى عام 1940م وقد تميزت هذه المرحلة من مراحل تطور مهنة تدقيق الحسابات بالتركيز على إجراءات تدقيق الحسابات التفصيلية .

ولقد أصدرت لجنة تدقيق الحسابات بمجتمع المحاسبين القانونيين والأمريكي في عام 1949م كتاب بعنوان توصية مقترحة بمعايير أداء مهنة تدقيق الحسابات وأعتمدت أعضاء هذا المجلس المقترحات في عام 1948م وفي عام 1949 حل محلها كتاب أخر بعنوان معايير الأداء المتعارف عليها لمهنة تدقيق الحسابات .

وبالرغم من المجهودات العديد التي بذلت في تحديد معايير أداء مهنة تدقيق الحسابات في الولايات المتحدة والتي ما زالت تتناولها الكثير من المجتمعات .

أما في بريطانيا قد أجتهدت إجتهاداً مخالفاً للولايات المتحدة الأمريكية ، قياس الأداء المهني والمراجعة ولم يستخدم لفظ المعايير الذي أستند عليه قياس الأداء على مجموعة كبيرة من الأحكام القضائية التي أصدرت في المنازعات .

الأهداف الأساسية الفعالة في معايير تدقيق الحسابات

1. أن تكون مرشداً ومعيناً بوضع أسلوب العمل وأهدافه .
2. أن تمد المهنيين بمعايير التقييم الذاتي للأداء .
3. أن تكون مرشداً للقضاء في الحالات التي يتسبب فيها التقصير .
4. أن تعمل على رفع مستوى العمل المهني وتطويره .
5. أن تكون مرشداً ومعيناً للقائمين بالتدريس [2] .

---

[1] غسان فلاح المطارنة ، **مرجع سابق** ، ص 137.

[2] سامي محمد الوقاد ، ولؤي محمد وديان ، **المرجع السابق** ، ص ص 136 – 140.

الفصل الثاني

جودة القوائم المالية

يتناول الباحثون في هذا الفصل، ماهية وطبيعة القوائم المالية ، والتحليل المالي وخصائص المعلومات المحاسبية ، والعلاقة بين المراجعة الداخلية والقوائم المالية وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تعريف القوائم المالية.

المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية.

المبحث الثالث : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المبحث الأول

تعريف القوائم المالية

يتناول الباحثون في هذا المبحث ، ما هية القوائم ، وأنواعها وعناصرها ومستخدموا القوائم المالية.

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين :

الأول : قوائم مالية أساسية.

والثاني : قوائم مكملة للقوائم الأساسية للقوائم الأساسية.

أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم الدخل ، الوضع المالي ، التدفق النقدي ، التغير في حقوق الملكية .

أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل إختياري من مثل المنشأت بناءاً على ظروف معينة ، وهي مثل قوائم القيمة المضافة ، والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية [1] .

وتعتبر القوائم المالية المخرجات الأساسية لنظام المحاسبة المالية والتي عن طريقها يتمتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها على إختلاف أنواعهم وتباين أهدافهم ، وهي بمثابة وسيلة أو نموذج أتصال لنقل صورها عن المركز المالي للمنشآة ومركز الربحية فيها لكل من يهمه الأمر سواء كان ذلك داحل المنشأة أو خارجها [2] .

وتعتبر القوائم المالية في منتهى الأأهمية في عملية إدارة الاقتصاد القومي بصورة ناجحة وتعتمد كثيراً من الجهات وبصفة خاصة رجال الاقتصاد والمستثمرين والرجال البنوك ونقابات العمال والمسئوليين الحكوميين على تلك القوائم ويعتبر أنها بمثابة ملحقات صادقة ومعبرة عن العمليات المالية اليومية للمشروع ومن ناحية أخرى فإن تلك الجهات تستخدم المعلومات التي تشتمل عليها تلك القوائم المالية كأساس للتنبوء بالمؤشرات الاقتصادية المستقبلية[3] .

تعريف القوائم المالية :

توضح القوائم المالية الأثارر المالية للمعاملات والأحداث الأخرى عن طريق تجميعها في تصنيفات عامة وفقاً لخصائصها الاقتصادية وقد أتضح على تسمية هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية [4] .

وأهم أربعة قوائم شائعة الاستعمال أو الاستخدام في مشروعات الأعمال عموماً هي :

- قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة التغيير في الحقوق الملكية [5] .

---

[1] مؤيد راضي خنفذ ، غسان فلاح المطارعه ، **تحليل القوائم المالية** ، (عمان : دار الميسرة ، 2011م) ، ص 28.

[2] محمد سامي راضي ، **المحاسبة المالية** ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2006م) ، ص 119.

[3] أحمد محمد نور ، **المحاسبة المالية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 17.

[4] أحمد صلاح عطية ، **مبادي المحاسبة المالية** ، (الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2011م) ، ص 23.

[5] محمد سامي راضي ، **المرجع السابق** ، ص 25.

قائمة المركز المالي :

تعرف أيضاً بقائمة الوضع المالي وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأحوال بالمشأة واستخدامات هذه الأحوال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون لبنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الاصول والإلتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية مما يساعد المستخدمين في التعرف المالي للمنشأة في ذلك التأريخ وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة كما هو الحال في قائمة الدخل ، فيمكن أن تعد على هيئة تقرير قائمة الووضع المالي او على هيئة حساب الميزانية العمومية ، إلا أن الشكل الأول (القائمة) تمثل شكلاً جيداً للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها [1] .

عناصر الميزانية العمومية :

حتى تتم الإستفادة القصوى م قائمة المركز المالي للمنشأة يتم تقسيمها إلى فصول وخصوم وحقوق الملكية ، والأصول تنقسم إلى : أصول قصيرة الأجل ، أصول طويلة الأجل ، وكذلك الخصوم تنقسم إلى ، خصوم طويلة الأجل وخصوم قصيرة الأجل .

الأصول قصيرة الأجل :

يقصد بها الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقدية في أقل من سنة وتتكون من الأصول المتداولة وهي النقدية والأصول الأخرى والتي من المتوقع أن تتحول إلى نقدية أو تباع أة تستخدم في خلال سنة مالية أو خلال دورة تشغيلية أيهما أطول ، وتتكون الأصول المتداولة من النقدية والإستثمارات قصيرة الأجل والمدينون وأوراق القبض والمخزون السلعي .

الأصول طويلة الأجل :

هي تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال الفترة المالية خلال سنة .

الخصوم طويلة الأجل :

هي الديون التي ليس من المتوقع أن تسدد خلال دورة تشغيلية أو بعد سنة أيهما أطول ولكن ستسدد بعد هذا التاريخ ومن أمثلتها :

الإلتزامات الناتجة عن تمويل الأصول لقروض طويلة الأجل مثل أوراق الدفع طويلة الأجل وقرض السندات .

الإلتزامات ليست مرتبطة بدورة التشغيل مثل الإلتزامات بصندوق المعاشات للعاملين .

الإلتزمات الشرطية التي يسودها عدم التأكد وتتوقف على حدوث أو عدم حدوث ظروف مستقبلية مثل الضمانات الممنوحة للمستهلكين .

الإلتزامات المرتبطة بالتمويل من خارج الميزانية مثل إلتزامات التأجيل الرأس مالي [2] .

---

[1] مؤيد راضي حنفز ، غسان فلاح ، **مرجع سابق** ، ص 37.

[2] أحمد محمد العداسي ، **التحليل المالي للقوائم المالية** ، (عمان : دار الأعضاء العلمي ، مكتبة المجتمع العلمي ، 2011م) ، ص ص 31 – 34.

حقوق الملكية :

عبارة عن إستثمارات الملاك في أعمال المنشأة وتتكون أساساً من رأس المال أو إلى أرباح مجمعة قد يحتفظ بها أصحاب المنشأة ويعبر عن حقوق الملكية بمصطلح صافي الأصول . بإعتبار أن حقوق الملكية تمثل حسابياً الفرق بين الأصول والإلتزامات .

قائمة الدخل :

عبارة عن كشف أو تقرير يظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة . وتستند هذه القائمة على مقابلة إيرادات المنشأة وتستند هذه القائمة على مقابلة إيرادات المنشأة بالمصروفات والأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات وتكون نتيجة هذه المقابلة هو من تحققه المنشأة من ربح أو خسارة . ومن هنا فهي تمثل أهمية كبيرة لملاك المشروع ومقترضيه وكافة الأطراف ذات الصلة بإعتبار وأن نجاح المشروع أو فشله مرهون بمدى قدرته على تحقيق إيرادات تفوق مصروفاته .

أهم العناصر المكونة لقائمة الدخل :

الإيرادات ويعرف بالتدفقات الداخلة للمشروع أو الزيادة في الأصول أو النقص في إلتزاماته أو كلاهما خلال الفترة ، نتيجة لممارسة المشروع لنشاطه العادي في إنتاج السلع أو الخدمات ، أو النهوض بالأنشطة الرئيسية الأخرى .

صافي الدخل وينقسم إلى :

1. صافي الدخل التشغيلي ، وينتج من مقابلة الإيرادات من النشاط العادي للمشروع خلال الفترة بالمصروفات اللازمة لتحقيقها وهي (مصروفات تشغيلية) .
2. صافي الدخل الشامل وينتج عنه مقابلة إجمالي الإيرادات والمكاسب من كافة المصادر العادية وغير العادية ، خلال الفترة بإجمالي المصروفات والخسائر اللازمة لتحقيقها [1] .

أهداف قائمة الدخل :

إن إعداد قائمة الدخل تحقق عدداً من الأهداف وهي كما يلي :

1. تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الإدارة في إستقلال موارد المشروع بشكل فعال لتعظيم الربح .
2. توفير المعلومات عن العمليات التشغيلية بالمنشأة .
3. معرفة الملاك لنتائج إستثماراتهم في المنشأة .
4. ويجب إعداد قائمة الدخل من قبل المشروع وذلك لأنه توفر معلومات عن النشاط الرئيسي للمشروع وكذلك النشاطات الأخرى التي قام بها المشروع خلال الفترة المالية

قائمة التدفقات النقدية :

وتقوم هذه القائمة بتوضيح التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وذلك من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الإستثمارية والأنشطة التمويلية .

الهدف من قائمة التدفقات النقدية :

[1] محمد سامي راضي ، **المرجع السابق** ، ص 26.

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو إعطاء معلومات تتعلق بالمحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية .

أما الهدف الثانوي فهو يتعلق بإعطاء معلومات عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية . إن قائمة التدفقات توضح المحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج عن الأنشطة التشغيلية الإستثمارية والتمويلية أثناء الفترة المحاسبية [1] .

وقائمة التدفقات النقدية تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة حيث يتم تصنيف هذه التدفقات إلى :

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : وهو النشاط الرئيسي لتوليد الإيراد في المنشأة ومن الأمثلة المقبوضات النقدية في بيع السلع والخدمات والعمولات المقبوضة والمدفوعات النقدية للعملاء والموردين .

التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :

وهي النشاطات المتمثلة في إمتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها ومن الأمثلة شراء الألات والمعدات والأراضي والأسهم وبيعها .

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية : وهي العمليات التي تنتج عنها التغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس مال العمليات والإقتراض ومن الأمثلة زيادة رأس المال نقداً ، والحصول على قرض نقداً ودفع قرض نقداً .

أهمية التدفقات النقدية

قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية.

إن المعلومات التي تحتوي عليها قائمة التدفقات النقدية المستثمرين والأطراف الأخرى المهتمة على تقييم المجالات المتعلقة بالمركز المالي للمنشأة.

قائمة التغير في حقوق الملكية

هيقائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة ، والمعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها قائمة دخل المشروع المحقق خلال الفترة ، وأيضاً تنتج عن أي إستثمارات إضافية لزيادة رأس المال من قبل مالك المشروع . أما النقص في حقوق الملكية فيكون مصدرها صافي خسائر المشروع خلال الفترة ولذا مسحوبات مالك المشروع خلال نفس الفترة [2] .

مستخدموا القوائم المالية

يتعدد مستخدموا القوائم المالية وتتنوع إحتياجاتهم لذلك كان لا بد من عرض وتبويب القوائم المالية بطريقة مناسبة وإستخدام مصطلحات بسيطة ليتمكن هولاء المستخدمون للحصول على هذه الاحتياجات ومن هولاء المستخدمين[3].

---

[1] مسعد محمود الشرقاوي ، **مبادي المحاسبة المالية** ، (المنصورة : المكتبة العصرية ، 2006م) ، ص ص 345 – 351.

[2] محمد سامي راضي ، **مرجع سابق** ، ص 27.

[3] د. سامح محمد رضا ، رياض أحمد ، **أكتشاف الغرض والتلاعب في القوائم المالية** ، (الرياض: الرياض للنشر ، 1431هـ 2010م) ، ص15.

فئة الدائنين (الحاليين والمحتملين)

وتشمل دائني المنشأة سواء من فئة الموردين أو من فئة المقترضين مما يعتمدون على القوائم المالية في إتخاز قرارات الإئتمان أو الإقراض سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل . لذا فالمعلومات التي يسعى هولاء الحصول عليها من البيانات المالية المنشورة تتركز عادة على تلك التي تمكنهم من الحصول على إجابات مناسبة لتساؤلاتهم[1] .

العاملون بالمنشأة

يتركز إهتمام العاملين بالمنشأة على المعلومات المالية المتعلقة بإستقرار وربحية المنشأة وإستمرارها كما يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكأفاتهم ومنافع التقاعد الخاصة بهم .

الجمهور والعملاء

يهتم الجمهور بمدى تأثير المنشأة على المجتمع والفرد تسهم المنشأت في الاقتصاد المحلي من خلال توفير خطط عمل جديدة وكما يهتم العملا ء بالمعلومات المالية المتعلقة بإستمرارية المنشأة في عرض السلعة أو في توفير خدمات مابعد البيع في صورة الصيانة واصلاح ، وتساعد البيانات المنشورة للجمهور والعملاء في توفير معلومات عن إتجاهات المنشأة التطور في أنشطتها .

الهيئات الحكومية

تهتم الهيئات الحكومية بالمعلومات المالية للمنشأت المختلفة للعديد من الأهداف .

[1] د. محمد مطر ، **المحاسبة المالية** ، (الإمارات : مكتبة الفلاح للنشر، 1995م) ، ص 80.

المبحث الثاني

تحليل القوائم المالية

يتناول الباحثون في هذا المبحث ، طبيعة التحليل المالي ومفهومه وأغراض التحليل المالي، ومصادر المعلومات اللازمة وأدواته وخصائصه والخطوات والمعايير .

طبيعة التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى دراسة العلاقات القائمة بين الحسابات في القوائم المالية بهدف التوصل إلى مؤشرات أو مقاييس تساعد في معرفة ما ستكون عليه هذه العلاقات في المستقبل. واعمل على التدخل في هذه العلاقات إذا أكتشف أنها تسير في أتعاب غير سليمة . ولتحقيق هذه الأهداف يقوم المحلل المالي بعمل المقارنات وتحديد نسب مالية للربط بين أرقام الحسابات المختلفة ومتابعة ذلك من سنة لأخرى لمعرفة إتجاهاتها ومقارنة بيانات القوائم المالية للشركة المعينة مع بيانات القوائم المالية لشركة مماثلة حتى يستطيع الحكم على النسب المالية التي توصل إليها من إجراء تحليله للقوائم المالية للشركة محل الإهتمام [1] .

تعريف تحليل القوائم المالية

هي عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقويم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية ، بهدف مساعدة المستثمرين في إتخاز قراراتهم الاقتصادية .

هي دراسة للعلاقة بين مجموعة من العناصر القوائم المالية في فترة معينة كذلك دراسة إتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية .

تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاز القرارات ويعتمد التحليل المالي أصلاً على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي وإضافته . وكذلك يمكن إستخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة .

أنها دراسة القوائم بعد تبويبها وبإستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات وإشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على واقع المنشأة من الناحية التشغيلية والتحويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقويم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل أتخاز القرارات الإدارية السليمة [2].

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي :

1. مصادر معلومات داخلية
2. مصادر معلومات خارجية

---

[1] محمد تيسير الرجبي ، **تحليل القوائم المالية** ، (الأمارات : نشرة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيعات ، 2014م) ص 6

[2] مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المقارنة ، **تحليل القوائم المالية** ، (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2011م) ، ص ص 71 – 72.

ويتوقف مدى إعتماد على أنها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أو مؤشرات وصفية .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي :

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة تشمل الميزانية العمومية وقائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية .
2. تقرير مدقق الحسابات والتقدير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة .
5. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .
6. المكاتب الإستشارية [1] .

أغراض التحليل المالي

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المنشأة من نقاط مختلفة تنسجم وأهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها للنشاط الاقتصادي وتكون عوناً في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ويمكننا بشكل عام تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية :- [2]

1. مساعدة الإدارة على إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة .
2. تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقييم البيانات الإدارية .
3. دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة .
4. دراسة وتقييم ربحية المنشأة .
5. دراسة وتقييم مقدرة المنشأة تسديد إلتزاماتها المالية (دراسة السيولة) .
6. دراسة وتقييم المركز الإئتماني للمنشأة .
7. دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الإستقرار (الفشل المالي) [3] .

الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية

ينطوي تحليل القوائم المالية على تحديد العلاقات الرئيسية وتوضيح التغيرات والإتجاهات الخاصة بتلك العلاقات ويستخدم عادة ثلاثة أساليب تحليلية هي :-

1. التغير في القيمة وفي النسب المئوية .

---

[1] د. محمد مطر ، **التحليل المالي والائتماني**، (عمان : دار وائل للنشر ، د . ت) ، ص ص 6 – 7.

[2] منير شاكر محمد ، اسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور ، **التحليل المالي والمحاسبي – مدخل صناعة القرارات** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م) ، ص 22.

[3] مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، **المرجع السابق** ، ص 72.

2. العلاقات الجزئية بين الأرقام .
3. النسب المالية .

خصائص التحليل المالي

- إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر أخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانا متعلقة بالماضي .
- إن القوائم المالية تلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية تحليل القوائم المالية .
- إنه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية ، أو بين المؤسسات المتشابهة بالصناعة الواحدة .
- إن التحليل لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى ماوراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد في عملية إتخاز القرارات [1].

عوامل التحليل المالي

تتوقف جودة التحليل المالي على أربعة عوامل أساسية هي :-

1. هدف ووجهة نظر المحلل .
2. خبرة وقدرة وكفاءة المحلل [2].
3. درجة الإهتمام ومدى التفصيل المطلوب .
4. كمية وكيفية البيانات المتاحة للمحلل .

أنواع أدوات التحليل المالي

يمكن التميز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي وهي :-

1. تحليل التغير والإتجاه :- ويتم تنفيذه من خلال :
   أ. التحليل الرأسي (التوزيع النسبي)
   ب. التحليل الأفقي
2. تحليل النسب المحاسبية .
3. تحليل نقطة التعادل

تحليل التغير والإتجاه :- يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في إجراءات التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات أن مدى سلامة وصحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية ويعتبر تحليل التغير وإتجاه الخطوات التحليلية التالية :

---

[1] **مجموعة خبراء الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة** ، (الأمارات : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2016م) ، ص 15.

[2] أحمد محمد العداسي ، **تحليل للقوائم المالية** ، (د. م ، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، 2011م) ، ص 104.

- التحليل الرأسي : يعني دراسة عناصر ميزانية واحدة من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر في الميزانية .
- التحليل الأفقي : يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية وبذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل التحليل الرأسي [1] .

معايير التحليل المالي

لا يمكن الإستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يكن هناك معيار أو رقم معين يستخدم للحكم بموجبه على مدى ملائمة النسبة أو الرقم .

تشمل المعايير ثلاثة أنواع رئيسية وهي :-

1. المعيار النمطي المطلق

وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الإستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد وم الأمثلة على المعيار المطلق أن نسبة التداول يجب أن لا تقل عن 2 : 1 وبين السيولة السريعة:

2. المعيار الصناعي

حيث تحدد هذه المعايير لنفس القطاع أو الصناعة ولا يجوز تطبيق على قطاع أخر وتحدد هذه المعايير وضع الشركة مع الشركات الأخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصناعة نقول أنها ضمن المعدل السائد في الصناعة أما إذا كانت النسبة أقل فنقول أن الشركة دون المعدل وإذا كانت النسبة أكبر فنقول أن الشركة فوق المعدل .

3. المعيار التاريخي

وهو معيار يعتمد على إستخراج نسب سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند أو الدفع المالي للشركة . ويعاب على هذا المعيار أنه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة منها المنافسة والتضخم والمبيعات والوضع الاقتصادي [2].

استعمالات التحليل المالي

يمكن إستعمال التحليل المالي لعدة أغراض هي :-

1. التحليل الإئتماني ويهدف التحليل الإئتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أو الوفاء بإلتزاماته المالية وإتجاه المقترض .

---

[1] د. منير شاكر ، إسماعيل عبد الناصر نور ، **التحليل المالي** ، (عمان : دار وائل للنشر 2008 م) ص ص 38 – 41.

[2] خلدون إبراهيم الشريفات ، **الإدارة والتحليل المالي**، (عمان: دار وائل للنشر ، 2001م) ص ص 96 – 97.

2. التحليل الإستثماري : يستعمل للتحليل المالي في تقييم الإستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض وبالتالي تقيم المؤسسات نفسها الذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات .
3. تحليل الإندماج والشراء : وقد ترغب الشركة في شراء شركة أو أنضمام شركتين أو أكثر معاً لتكوين شركة جديدة وهنا لا بد من تقييم كل شركتين وتقدير الأداء المستقبلي لها [1] .
4. التحليل الإستشاري : الذي يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد وشركات بحيث ينصب إهتمامه على سلامة إستثماراته ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات إستثمار جديدة بالإضافة على قياس ربحية وسيولة المنشأة .
5. الربحية المالية :- تعرف الرقابة المالية بأنها تقيم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسري وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لإكتشاف الأخطاء والإنحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب [2] .

منهجية خطوات التحليل المالي :

ويقصد بمنهجية الخطوات العلمية المتبعة في التحليل المالي وهذه الخطوات تختلف من شركة لأخرى ومن تحلل إلى أخر وتختلف .

الهدف من التحليل وبشكل عام وتمر وظيفة التحليل المالي بالخطوات التالية :

1. تحديد الهدف والفترة للتحليل المالي .
2. إختيار البنود المناسبة من القوائم المالية التي تحقق الهدف .
3. إختيار إدارة التحليل المناسبة .
4. القيام بالتحليل حسب الأداء .
5. إختيار المعيار الذي ستقارن به نتائج التحليل .
6. تحديد وضع الشركة من المعيار المقارن به .
7. تحديد العوامل لهذه النتائج .
8. الخلاصة والتاريخ النهائي .
9. التوصيات والإقتراحات والحلول المناسبة .

أهداف تحليل القوائم المالية

إن المستثمرين الذين يقومون بشراء أسهم شركة ما يتوقعون الوصول على شيئين هما :

1. توزيعات أرباح .
2. زيادة في القيمة السوقية للأسهم وبالتالي تحقيق مكاسب رأسمالية عند بيعها .

---

[1] د .عبد الحليم كراجة وأخرون ، **الإدارة والتحليل المالي** ، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع ، 2008م) ص ص 141 – 142.

[2] د. ستار العصار وأخرون ، **الإدارة والتحليل المالي**، (القاهرة: دار البركة للنشر والتوزيع ، 2005م) ص ص 151 – 152.

أما المقترضون فإنهم يقومون بمنح القروض مع توقع الوصول إلى فوائد القرض بالإضافة إلى أصل القرض ، وكلا من المجموعتين مخاطر في أنهم قد لا يحصلون على العوائد بالنسبة لهم ، ولذلك فإنهم يستخدمون القوائم المالية من أجل :-

1. التنبؤ بالعوائد المتوقعة .
2. تقدير المخاطر المتعلقة بتلك العوائد [1] .

تحديد السياسات الضريبية وبهدف المساعدة في وضع الخطط الإقتصادية على المستوى القومي ، كما تهتم بطريقة محاسبة المنشآت المختلفة عن المنح والمساعدات الحكومية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية.[2]

[1] طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2006م) ص ص 975 – 971

[2] سامح محمد رضا رياض أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ص 15 – 16.

المبحث الثالث

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يتناول الباحثون في هذا المبحث : خصائص المعلومات المحاسبية ومراجعة القوائم المالية

الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية

ويقصد بها مدى جودة المعلومات وملاءمتها للقرارات التي يتخذها أصحاب المصالح المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية وفي هذا الصدد يثار عدة تساؤلات منها على سبيل المثال : كيف يمكن للفرد أن يقرر ما إذا كانت القوائم المالية يجب أن توفر معلومات على أساس التكلفة التاريخية أم على أساس القيمة الجارية ؟

وكيف يمكن للفرد أن يقدر ما إذا كان يجب إعداد قوائم موحدة للشركة القابضة التي تتبعها عدة شركات تعمل في مجالات اقتصادية مختلفة . وللإجابة على هذه التساؤلات يجب توافر بعض المعايير التي يمكن الإسترشاد بها عند الإختيار والمفاضلة بين البدائل ، وعموماً تعتبر المعلومات الأكثر منفعة لأغراض إتخاز القرارات هي المحور الأساسي لإختيار الأسلوب المحاسبي وإختيار كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها ، أختيار بطريقة العرض والإفصاح عن هذه المعلومات . ويعنى بذلك ضمناً أن أعداد القوائم المالية يكون دائماً على علاقة بإتخاز القرارات ، من ثم فإن المعيار الذي على ضوئه يتم إختيار وتقيم الأساليب المحاسبية هو منفعة القرار [1] .

ويمكن القول بأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي صفات وصفية غير كمية في هذه المعلومات التي توصلها القوائم المالية ، من شأنها إذا توافرت أن تجعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها .

وفيما يلي إستعراض لهذه الصفات :-

أ. القابلية للفهم

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لها ، قابلة للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية ويتوقف مستوى الفهم بالطبع على قابلية المعلومات نفسها للفهم وأيضاً على مستوى معرفة وخبرات مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأعمال والأنشطة والأحداث الاقتصادية والمحاسبية عنها وكذلك إستعدادهم أو رغبتهم في دراسة هذه المعلومات بمستوى مرضي ومقبول من العناية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية لا تعنى بالضرورة . أن يتأنى بالمحاسب المالي بنفسه عن الإفصاح عن معلومات خاصة بأمور وقضايا معقدة طالما كان إشتمال القوائم المالية على هذه أمر ضروري وغيابها يخل بكفاية الإفصاح بنفسه ويمكن لمستخدمي هذه المعلومات في مثل هذه الحالات اللجوء إلى ذوي المعرفة المتخصصة لأغراض تحليل القوائم المالية وإشتقاق المعلومات بصورة ملائمة للقرارات التي تتطلبها مصلحتهم كما هو الحال بالنسبة للمستثمرين غير الملمين بالأمور المحاسبية الذين يلجأون إلى المحللين الماليين لهذا الغرض [2].

---

[1] محمد سمير الصبان وأخرون ، **المحاسبة المالية المتوسطة** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص 28.

[2] د . عبد الوهاب نصر علي ، **مبادي المحاسبة المالية** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية 2003م) ، ص 43.

ب. الملائمة

وتعنى هذه الخاصية أن ترتبط بالمعلومات بالعمل أو الإستخدام الذي أعدت من أجله أة ترتبط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات القدرة التأثيرية على العمل المرغوب ولضمان ذلك ينبغي أن تكون المعلومات متاحة في الشكل الملائم والوقت الملائم ولأن هنالك درجات مختلفة لملائمة المعلومات للأغراض المتعددة ودور المحاسبة في هذا الصدد هو توفير المعلومات الأكثر للأستخدام المعين مع أنها قد تكون أقل ملائمة لأستخدام أخر .

فالمعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات في التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأثير أو تصحيح التنبؤات السابقة ، فعلى سبيل المثال تصدر الشركات تقارير مالية ربع سنوية عن النتيجة العمليات والمركز المالي وتوفر هذه التقارير معلومات ملائمة لأنها توفر أساس جيد يمكن الإعتماد عليه في التنبؤ بالدخل السنوي المتوقع ، وهي في الوقت نفسه تساعد تقييم إنجاز الوحدة الاقتصادية عن فترة ماضية ، ومن البديهي أن عرض مثل هذه التقارير بعد إنتهاء السنة المالية بفقدها المنفعة بالنسبة لمتخذي القرارات .

ج. إمكانية الإعتماد على المعلومات

يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الفروق الاقتصادية والأحداث التي يعبر عنها وتوفر هذه الخاصة ضمان يؤكد خلو هذه المعلومات من الأخطاء والتحذير وأنها معروضة بأمانة وبطريقة موضوعية [1] .

ويمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية إذا كانت محل ثقة أي يثق فيها متخذ القرار ، وحتى تكون موثوق فيها يجب أن تكون خالية من التحريفات المهمة نسبياً والتحريف يمكن أن يكون جزئي أو تعديل في المعلومات غير متعمدة تسمى خطأ أو متعمد فيسمى غش كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة حتى يمكن الإعتماد عليها ولكي تكون صادقة يجب أن تكون موضوعية خالية من التحيز .

ولزيادة درجة إمكانية الإعتماد على المعلومات المحاسبية يجب أن تهتم بالمضمون أو الجوهر قبل الإهتمام بالشكل فمثلاً تكوين مخصص لمراجعة التعويضات بيئة تحت التسوية يوفر في حد ذاته معلومة مهمة ، ولذلك يجب التركيز على أسس تقدير قيمة المخصص والإستعانة بخبير لهذا الغرض أكثر من الإهتمام بكيفية الإفصاح عن المخصص أو تبويبه ولدعم قابلية المعلومات المحاسبية أيضاً للإعتماد عليها والثقة فيها يجب على المحاسب أن يحسن تطبيق عرف الحيطة والحذر من ناحية ويحرص على إكتمال المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى .

إن قيام مراجع الحسابات بمراجعة القوائم المالية وجمع الدليل الكافي الملائم بشأن صدق هذه القوائم وإيضاحاتها المتممة لها ، ويوفر آلية رسمية وعملية لتحديد مدى إمكانية الإعتماد على المعلومات المحاسبية بإعتبار أن عملية المراجعة هذه تحقق قيمة مضافة من المعلومات لهذه المعلومات المحاسبية وتؤثر إيجابياً

[1] محمد سمير الصبان وأخرون ، **مرجع سابق** ، ص 34.

بالضرورة في سلوك متخذي القرارات الاقتصادية ، مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية أي أن مراجعة الحسابات لها مردوداً إقتصادياً [1] .

د. القابلية للمقارنة

من البديهي أن إستخدام أساليب محاسبية مختلفة يجعل القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة . فالمعلومات المحاسبية الخاصة بوحدة معينة تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالوحدات الأخرى

فإختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينة عن نفس الحقائق والأحداث الاقتصادية قد تؤدي إلى نتائج مضللة وسوء الفهم حول تخصيص الموارد الاقتصادية ، فضلاً عن ذلك فإن إستخدام قواعد أساليب محاسبية موحدة يهيئ الفرصة للتعرف على أوجه الشبه والإختلاف في الظروف الاقتصادية المحيطة بكل وحدة . والجدير بالذكر أن التشابه والإختلاف لن يكون له معنى إذا كانت أساليب وأسس القياس متباينة [2] .

ولتدعيم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يجب أن يراعي المحاسب عدة إعتبارات في أعداد ونشر القوائم المالية وتوصيل المعلومات المحاسبية . ومن أهم هذه الإعتبارات ما يلي :-

1. الاتساق ويقصد به الثبات والإنتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة لأخرى ، وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغيير الأساليب والقواعد المحاسبية ، كما يتضمن الإفصاح عن أي تغيرات في السياسات المحاسبية ، وسبب ذلك التغير وأثاره على القوائم المالية ومحتوياتها المهمة نسبياً .
2. الإفصاح عن القوائم المالية للمنشأة بصورة مقارنة مع الفترة المحاسبية السابقة مباشرة .
3. توحيد الممارسات والسياسات المحاسبية بين المنشآت المتماثلة في نفس الصناعة ، كما هو الحال في البنوك التجارية ، طالما كان هذا التوحيد لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما أو معايير المحاسبة الدولية [3].

هم الذين يعتبروا مسئولين عادة عن إبداء الرأي نحو مدى تمثيل القوائم للمركز المالي ونتائج المشروع ، ويرجع السبب في الرد حول هذا الإستفسار في أن المراجع الخارجي معرض للفشل في إكتشاف الأخطاء الهامة نسبياً ، وأن إكتشافها يتوقف على تطبيق معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً ، والتي وصفت بواسطة المعهد الأمريكي للمراجعين القانونيين . لذلك يجب أن يتأكد أيضاً المراجع الداخلي من خلو القوائم المالية من الأخطاء ، سواء كانت هامة أو غير هامة نسبياً من ناحية ، فإن تخفيض الأخطاء فيها يعطي صورة أفضل

---

[1] د. عبد الوهاب نصر علي ، **مرجع سابق** ، ص 41.

[2] محمد سمير الصبان وأخرون ، **مرجع سابق** ، ص 20.

[3] د. عبد الوهاب نصر علي ، **مرجع سابق** ، ص 44.

لعملية الفحص التي يجربها المراجع الخارجي ، وبالتالي تضييق نطاق الفحص لنظام الرقابة الداخلية مما يخفض من قيمة أتعاب المراجع الداخلي من ناحية ثانية .

إن نظام الرقابة الداخلية للمشروع يعتبر بمثابة أحد موارده ، وذلك فإن تبرير جزء من هذا المورد وعلى إعتبار المراجع الداخلي أحد موظفي المشروع يعمل على إنخفاض أوجه التكلفة [1] .

[1] د . فتحي رزق السوافيري ، **مرجع سابق** ، ص ص 128 – 129.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يتناول الباحثون في هذا الفصل ، نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك السودان المركزي ، تحليل بيانات الدراسة، وإختبار صحة الفرضيات ، ويعرض من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة.

المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة.

المبحث الثالث : إختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن عينة عينة الدراسة

أولاً : بنك فيصل الأسلامي السوداني [1]

النشأة

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م .

في مايو 1977م أجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك .

في 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م .

باشر البنك أعماله فعلياً إعتباراً من مايو 1978م .

أهدافه

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الإستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية ... إلخ)
2. في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها .
3. قبول الودائع بمختلف أنواعها .
4. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
5. سحب وإستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشبكات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج ، وبواليص الشحن وأي أوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي .
6. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقدرها البنك .
7. الإتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة

الرؤيا

مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية المجتمع ، عناية بالعاملين وتعظيماً لحقوق المساهمين .

الرسالة

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير ، الإمتياز بالكفاءة الأفضل ، مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرماً خلقاً ، ملتزماً بالأمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم بالشفافية منهجاً ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع .

الشعار

---

[1] www.fibsudan.com.

نحن الرواد

خدمات التقنية الإلكترونية

1. الرواد أونلاين .
2. الإيداع النقدي عبر الصراف الألي .
3. خدمة الرسائل القصيرة .
4. خدمة المرتبات الإلكترونية .

تصنيف المصرف في نهاية العام

وضعت القيادة العليا بالبنك نصب أعينها أفضل النظم للإرتقاء بالعاملين وكذلك الحصول على مستويات الرضا للمتعاملين من خلال هذه الأنظمة ، كانت نتائج التصنيف ذلك أن يتم تصنيف البنك كأفضل مؤسسة إسلامية مالية في السودان للعامين 2013م و 2014م .

ثانياً : بنك السودان المركزي [1]

بعد أن نال السودان إستقلاله برزت الحاجة لوجود بنك مركزي يحل محل الجهات التي تقوم بتنفيذ مهامه وذلك لتنظيم عملية إصدار النقود ورسم السياسات النقدية التمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاع الاقتصادي وبناء جهاز مصرفي قوي وفعال لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد ، ومما زاد الحاجة لوجود بنك مركزي تبني الدولة لبرامج اقتصادية طموحة في ذلك الوقت مما حتم ضرورة إيجاد سياسات نقدية وتمويلية تواكب وتلائم تلك البرامج الطموحة للاقتصاد السوداني .

ولتحقيق ذلك وفي أواخر ديسمبر 1956م تم تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء من البنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي لعمل دراسة مستفيضة في هذا الشأن والنظر في إمكانية إنشاء بنك مركزي بالسودان ، بعد أن فرغت اللجنة من الدراسة ورفعت توصياتها تبع ذلك إصدار قانون بنك السودان لسنة 1959م وفتح أبوابه للعمل في فبراير 1960م لهيئة قائمة بذاتها لها شخصيتها الإعتبارية وصفة تعاقدية وخاتم عام يجوز لها التقاضي بإسمها بصفتها مدعية أو مدعى عليه .

الرؤيا

الريادة والتميز على البنوك المركزية أقليمياً ودولياً في الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويعزز الثقة العالمية في مصداقيتنا المصرفية .

الرسالة

1. المحافظة على الإستقرار النقدي من خلال سياسة نقدية فعالة .
2. ضمان سلامة وتطوير الجهاز المصرفي من خلال تطبيق رقابة مصرفية فعالة .
3. بذل الجهود اللازمة لدعم الثقة ونشر المعرفة المصرفية .
4. المساهمة في توفير بيئة إستثمار جازب .

[1] www.cbos.gov.sd/.

الأهداف

1. ضمان فعالية تحويل الأموال فيما بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية .
2. سهولة إدارة الأموال .
3. تقليص مخاطر الدفع إلى أدنى مستوياته .
4. إتاحة الفرصة لتقديم خدمات جديدة في القطاع المصرفي والمالي .
5. تقليل التكلفة والزمن في تقديم الخدمات المصرفية والمالية .
6. زيادة سرعة وتداول النقود داخل الاقتصاد الكلي .
7. توفير بنية تحتية لتسهيل وتقديم عمليات التجارة والإستثمار ، والخدمات ، نظام الحكومة الإلكترونية .
8. تقليل تكلفة طباعة النقود .
9. تعزيز الودائع لدى المصارف مما يعزز الإستثمار المالي .

القيم

1. ترسيخ روح الإنتماء .
2. تعزيز مبادي الأمانة والمصداقية والشفافية .
3. العمل بمهنة عالية وتميز .
4. الفعالية والكفاءة
5. العمل بروح الفريق .

الشعار

50 عاماً من الريادة والتميز والعطاء .

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة

القسم الأول : تحليل الاستبيان :

وقد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسيين يغطيان الدراسة وفقاً لما يلي :

التوزيع التكراري لاجابات الدراسة

اختبار و تحليل فرضيات الدراسة

نسبة الاستجابة :

جدول رقم (1/2/3)

نسبة الاستجابة

الرقم	البيان	الاستجابة
1	مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	44
2	مجموع الاستبانات التي تم ارجاعها	44
3	الاستبانات التي لم تسترد	0
4	مجموع الاستبانات المستبعدة	0
5	مجموع الاستبانات المستخدمة	44
6	نسبة الاستجابة	%100

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

ب- معامل الثبات reliability :

يستخدم لقياس مدى استقرار محاور الاستبيان و الاجابات عليه و عدم تناقضها مع نفسها ، بمعنى الحصول على نفس النتائج اذا تم توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس العينة .

جدول رقم (2/2/3)

معامل ألفا كرنباخ لثبات عبارات الاستبانة

عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرنباخ
15	0.8439

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

من الجدول رقم (2/2/3) يتضح أن قيمة معامل ألفا كرنباخ قد بلغت 0.8439 و ذلك يعني أن نسبة صدق و ثبات الاستبانة هي 84% أي أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات ممتاز و هذا ما يحقق أغراض الدراسة و يجعل نتائج التحليل الاحصائي مقبولة .

القسم الثاني : وصف البيانات الأساسية :

1.العمر

يوضح الجدول(3/2/3) و الشكل (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

الجدول (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق العمر

العمر	التكرار	النسبة
30 سنة فأقل	13	%29.5
31-40 سنة	15	%34.1
41-50 سنة	8	%18.2
أكثر من50 سنة	8	%18.2
المجموع	44	%100

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

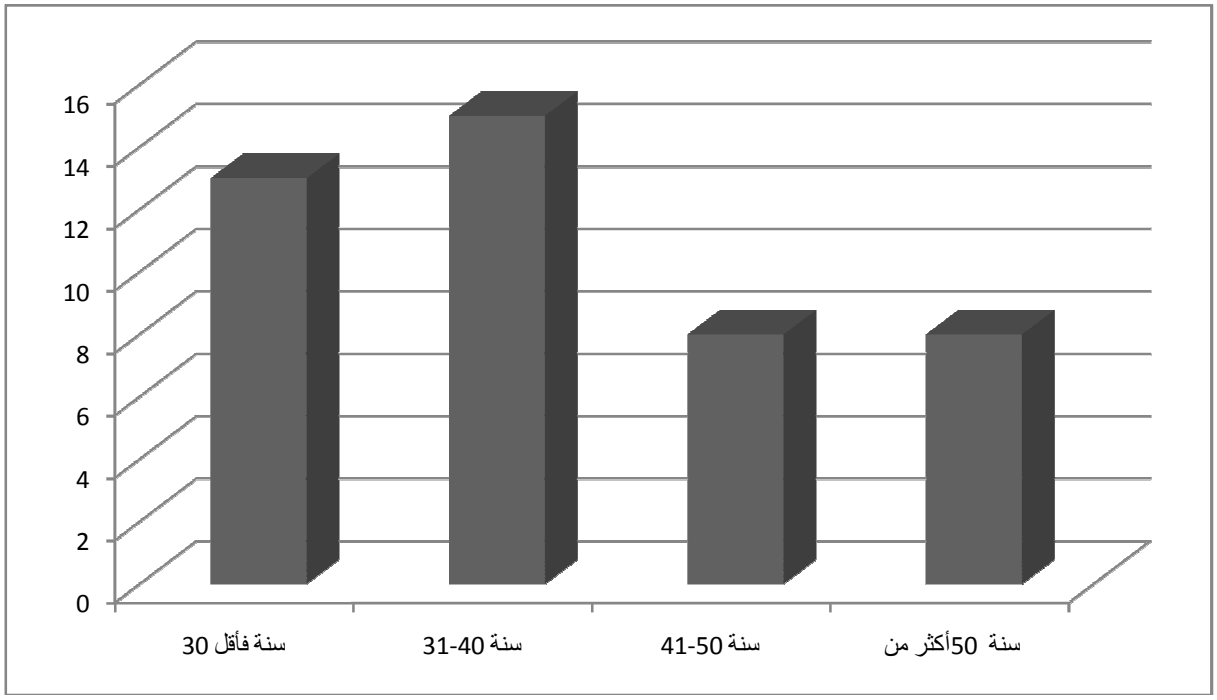

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (3/2/3) و الشكل (3/2/1) أن أغلبية أفراد العينة أعمارهم بين 31-40 سنة و بعدد(15) فرد و بنسبة (34.1%) ، يليهم الأفراد الذين أعمارهم أقل من 30 سنة بعدد (13) فرد و بنسبة (29.5%) ، و أخيراً الذين أعمارهم أكثر من 50 سنة و ما بين 41-50 سنة بعدد (8) أفراد و نسبة (18.2%) لكل فئة من العينة الكلية .

* يلاحظ أن 34.1% من أفراد عينة الدارسة بين 31-40 مما يعني أنهم أصحاب خبرة.

2.المؤهل العلمي

يوضح الجدول(4/2/3) و الشكل (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم عالي	5	%11.4
بكلاريوس	27	%61.4
ماجستير	9	%20.5
دكتوراه	0	%0
أخرى	3	%6.8
المجموع	44	%100

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

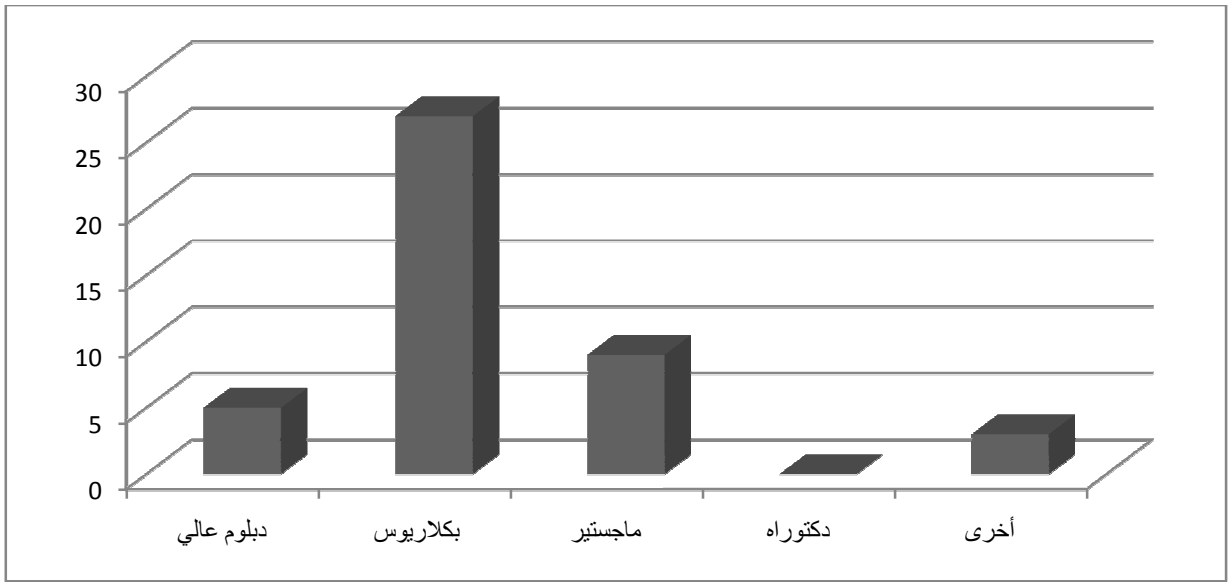

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (4/2/3) و الشكل (2/2/3) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل بكالريوس بعدد (27) فرداً و بنسبة (61.4%) ، يليهم الذين يحملون مؤهل ماجستير بعدد (9) أفراد و بنسبة (20.5%) ، و الذين لديهم مؤهل دبلوم عالي بعدد (5) و نسبة (11.4%) ، و أخيراً الذين يحملون مؤهل من نوع أخر غير مذكور بعدد (3) و بنسبة (6.8%) من العينة الكلية .

*يلاحظ أن 61.4 % من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالريوس و 20.5% مؤهلهم العلمي ماجستير مما يدل على أنهم مؤهلين علمياً.

3.التخصص العلمي

يوضح الجدول(5/2/3) و الشكل (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

الجدول (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة و تمويل	11	%25.0
ادارة أعمال	5	%11.4
اقتصاد	5	%11.4
تكاليف و محاسبة ادارية	4	%9.1
دراسات مصرفية	8	%18.2
أخرى	11	%25.0
المجموع	44	%100

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

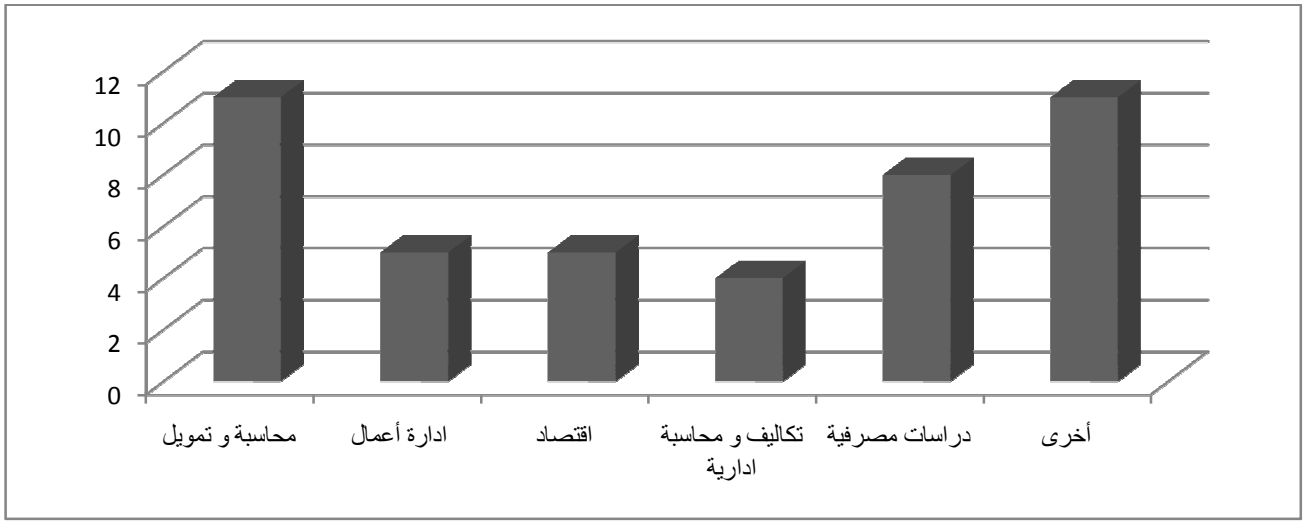

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (5/2/3) و الشكل (2/3/3) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تخصصهم محاسبة و تمويل و الذين من تخصصات أخرى غير واردة بعدد (11) فرد و بنسبة (25%) لكل فئة ، يليهم الذين من تخصص الدراسات المصرفية بعدد (8) و بنسبة (18.2%) ، ثم الذين تخصصهم ادارة الاعمال و اقتصاد بعدد (5) و بنسبة (11.4%) لكل فئة ، و أخيراً الذين من تخصص تكاليف و محاسبة ادراية بعدد (4) و بنسبة (9.1%) من العينة الكلية.

*يلاحظ أن 34.1% من أفراد عينة الدراسة أصحاب التخصصات العلمية المحاسبة والتمويل والتكاليف والمحاسبة الإدارية مما يعني أنهم أصحاب خبرة كبيرة في موضوع البحث.

4. المؤهل المهني

يوضح الجدول(6/2/3) و الشكل (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

الجدول (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة
زمالة بريطانية	0	%0.00
زمالة أمريكية	1	%2.3
لا توجد زمالة	31	%70.5
زمالة عربية	1	%2.3
زمالة سودانية	2	%4.5
أخرى	9	%20.5
المجموع	44	% 100

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

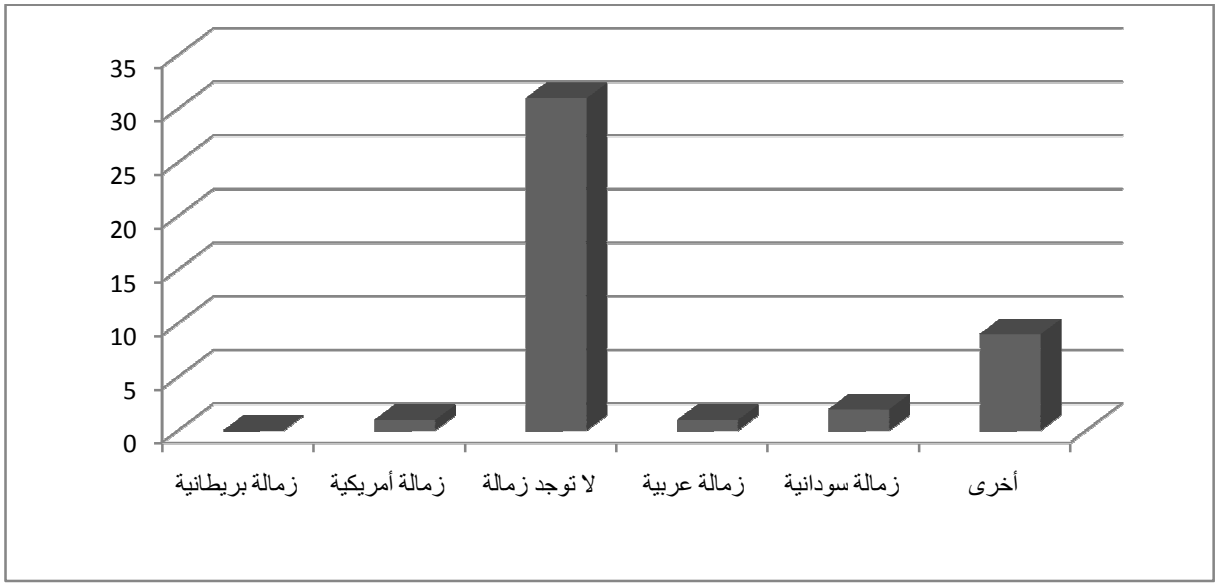

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (3/2/6) و الشكل (3/2/4) أن المؤهل المهني لأغلب أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهل مهني و بعدد (31) فرد و بنسبة (70.5%) ، يليهم الذين لديهم مؤهلات مهنية غير مذكورة بعدد (9) و بنسبة (20.5%) ، ثم الحاصلين على زمالة سودانية بعدد (2) و نسبة (4.5%) ، وأخيراً الذين لديهم زمالة عربية و زمالة أمريكية بعدد (1) و بنسبة (2.3%) لكل فئة من العينة الكلية.

*يلاحظ 70.5% لاحملون زمالة بينما 29.5% فقط هم من يحملون المؤهل المهني (الزمالة) مما يدل على أن غلبيتهم غير مؤهلين مهنياً.

5.المركز الوظيفي

يوضح الجدول(7/2/3) و الشكل (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

الجدول (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير مالي	2	%4.5
مراجع داخلي	14	%31.8
مدير اداري	2	%4.5
محاسب مالي	7	%15.9
محاسب تكاليف	0	0.0%
أخرى	19	%43.2
المجموع	44	% 100

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

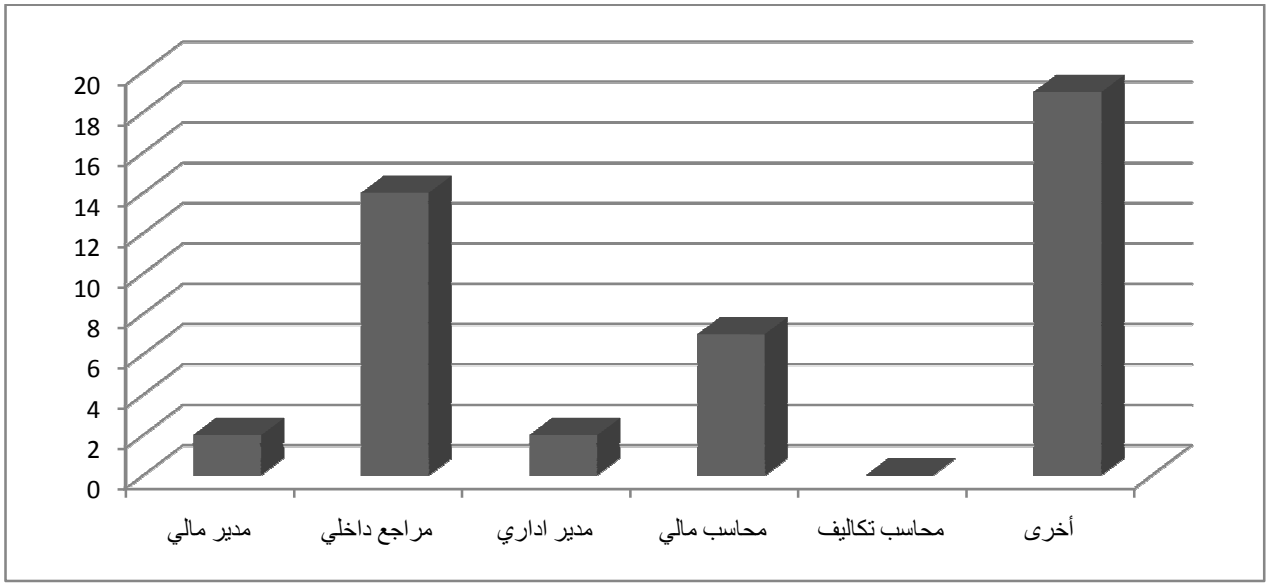

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (7/2/3) و الشكل (5/2/3) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لهم مركز وظيفي آخر غير مذكور بعدد (19) فرد و بنسبة (43.2%) ، يليهم الذين يعملون في وظيفة مراجع داخلي بعدد (14) و بنسبة (31.8%) ، ثم الذين يعملون في كمحاسبيين ماليين بعدد (7) و بنسبة (15.9%) ، و أخيراً الذين يعملون في وظيفة مدير مالي و مدير اداري بعدد (2) و بنسبة (4.5%) لكل فئة من العينة الكلية.

*يلاحظ أن 40.8% من أفراد عينة الدراسة أنهم من أصحاب المراكز الوظيفية العالية والتي تدل على الخبرة والتأهيل.

6.سنوات الخبرة

يوضح الجدول(8/2/3) و الشكل (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

الجدول (8/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	16	%36.4
6-10 سنوات	9	%20.5
11-15 سنة	4	%9.1
16-20 سنة	7	%15.9
20-25 سنة	4	%9.1
أكثر من 25 سنة	4	%9.1
المجموع	44	% 100

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

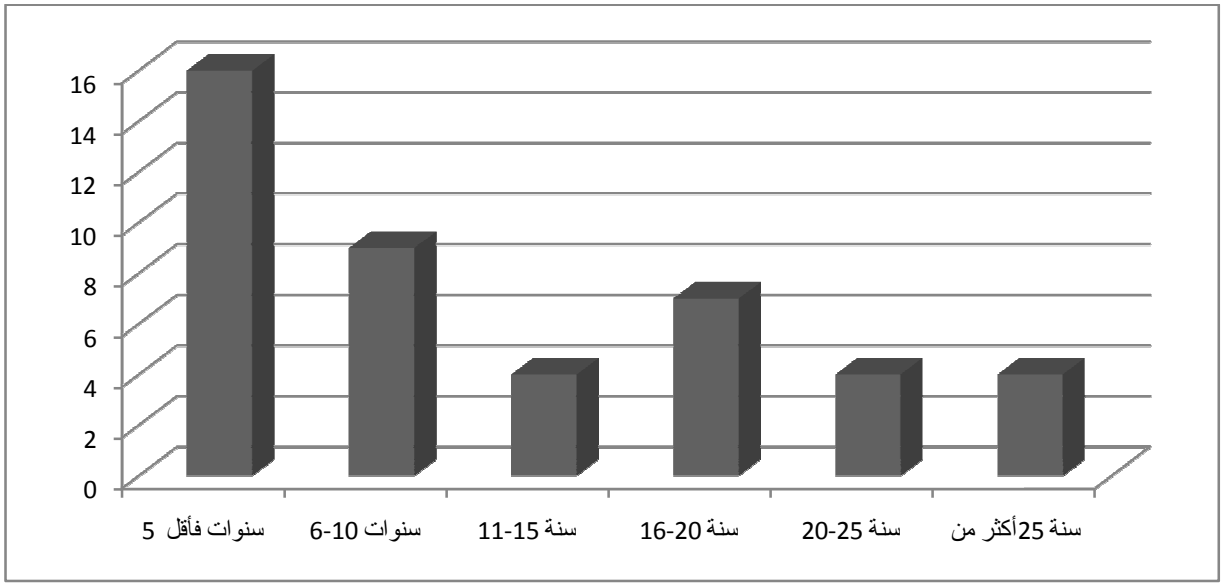

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (8/2/3) و الشكل (6/2/3) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من أقل من 5 سنوات بعدد (16) فرد و بنسبة (36.4%) ، يليهم الذين سنوات خبرتهم ما بين 6-10 سنوات بعدد (9) و بنسبة (20.5%) ، ثم الذين من 16-20 سنة بعدد (7) و بنسبة (15.9%) و أخيراً يليهم الذين من 11-15 سنة و 20-25 سنة و أكثر من 25 سنة بعدد (4) و بنسبة (9.1%) لكل فئة من العينة الكلية.

*يلاحظ أن 42.2% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة أكثر من 15 سنة مما يدل على خبرتهم العالية.

المبحث الثالث

إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : تؤثر المراجعة الداخلية على دقة و سلامة معلومات القوائم المالية في القطاع المصرفي .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى .

الجدول (1/3/3)

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير أوافق	غير أوافق بشدة
1–القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية .	18	23	3	0	0
2–تؤثر المراجعة الداخلية على دقة و سلامة القوائم المالية .	21	13	6	2	2
3– تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة .	24	18	1	0	1
4– تساعد دقة و سلامة القوائم المالية المستثمرين على معرفة حجم العوائد .	22	19	3	0	0
5–تقرير المراجع الداخلي المتحفظ يؤثر سلباً على مستخدمي القوائم المالية .	24	12	3	3	2

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ، الجدول (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1–القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية .	14.770	2	0.001	2.000	موافق
2–تؤثر المراجعة الداخلية على دقة و سلامة القوائم المالية .	30.310	4	0.000	2.000	موافق
3– تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساعد مستخدمي	38.000	3	0.000	1.000	موافق

القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة .					وبشدة
4- تساعد دقة و سلامة القوائم المالية المستثمرين على معرفة حجم العوائد .	14.220	2	0.001	1.500	موافق وبشدة
5-تقرير المراجع الداخلي المتحفظ يؤثر سلباً على مستخدمي القوائم المالية .	40.310	4	0.000	1.000	موافق وبشدة
متوسط الفرضية الأولى	22.360	9	0.008	1.600	موافق وبشدة

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

من الجدول أعلاه :

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (14.770) والقيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (30.310) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (38.000) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (14.220) والقيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (40.310) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .

ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الأولى (22.360) و القيمة الاحتمالية (0.008) و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند

درجة حرية (9) ومستوى دلالة (5%) و البالغة (16.92) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة على أنه تؤثر المراجعة الداخلية على دقة و سلامة معلومات القوائم المالية في القطاع المصرفي.

الفرضية الثانية : تؤثر المراجعة الداخلية على مصداقية معلومات القوائم المالية . الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية .

الجدول (3/3/3)

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات

العبارة	المقياس " التكرار"				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-تؤثر المراجعة الداخلية على صدق القواءم المالية .	16	19	5	2	2
2-تؤثر المراجعة الداخلية على عدالة القوائم المالية .	16	17	6	4	1
3-تؤثر المراجعة الداخلية على سلامة و ملائمة القوائم المالية .	15	18	9	2	0
4-تؤثر المراجعة الداخلية على قلة الأخطاء في القوائم المالية .	25	15	3	1	0
5-مصداقية القوائم المالية تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة .	27	16	1	0	0

على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية ، الجدول (4/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-تؤثر المراجعة الداخلية على صدق القوائم المالية .	29.860	4	0.000	2.000	موافق
2-تؤثر المراجعة الداخلية على عدالة القوائم المالية .	23.950	4	0.000	2.000	موافق
3-تؤثر المراجعة الداخلية على سلامة و ملائمة القوائم المالية	13.630	3	0.003	2.000	موافق
4-تؤثر المراجعة الداخلية على قلة الأخطاء في القوائم المالية .	34.180	3	0.000	1.000	موافق و بشدة
5-مصداقية القوائم المالية تساعد مستخدمي القوائم	23.220	2	0.000	1.00	موافق و

المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة .				0	بشدة
متوسط الفرضية الثانية	17.500	10	0.064	1.800	موافق

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

من الجدول أعلاه :

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (29.860) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (9.49) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (23.950) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (13.630) و القيمة الاحتمالية (0.003) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (34.180) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (23.220) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) و اعتماداً على ما ورد في الجدول (3/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .

ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثانية (17.500) و القيمة الاحتمالية (0.064) و هذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (10) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (18.31) و اعتماداً على ما ورد في الجدول (3/3/3) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه تؤثر المراجعة الداخلية على مصداقية معلومات القوائم المالية .

الفرضية الثالثة: تساعد المراجعة الداخلية في الحصول على معلومات موثوقة و معتمدة عند اعداد القوائم المالية.

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة .

الجدول (4/3/3)

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-عدم الاهتمام بتطبيق نظام المراجعة الداخلية يقلل من ثقة المستخدمين في القوائم المالية .	21.630	3	0.000	2.000	أوافق
2-درجة الثقة في القوائم المالية تكون عالية عند تطبيق نظام مراجعة داخلية فعال .	0.818	1	0.366	1.000	أوافق و بشدة
3-تساعد المعلومات المحاسبية الصادقة مستخدمي القوائم في معرفة ربحية الكؤسسة و مقدرتها على التعويض و توفير المكافآت .	13.950	2	0.001	2.000	أوافق
4-القوائم المالية الصادقة و العادية تكسب ثقة مستخدمي القوائم المالية .	13.950	2	0.001	2.000	أوافق
5-وضوح اجراءات المراجعة الداخلية يسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .	35.090	3	0.000	1.000	أوافق و بشدة
متوسط الفرضية الثالثة	18.180	8	0.020	1.600	أوافق و بشدة

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة ، الجدول (6/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الإحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير إتجاه المبحوثين
1-عدم الاهتمام بتطبيق نظام المراجعة الداخلية يقلل من ثقة المستخدمين في القوائم المالية .	21.630	3	0.000	2.000	أوافق
2-درجة الثقة في القوائم المالية تكون عالية عند تطبيق نظام مراجعة داخلية فعال .	0.818	1	0.366	1.000	أوافق و بشدة

3–تساعد المعلومات المحاسبية الصادقة مستخدمي القوائم في معرفة ربحية الكؤسسة و مقدرتها على التعويض و توفير المكافآت .	13.950	2	0.001	22.000	أوافق
4–القوائم المالية الصادقة و العادية تكسب ثقة مستخدمي القوائم المالية .	13.950	2	0.001	1.000	أوافق
5–وضوح اجراءات المراجعة الداخلية يسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .	35.90	3	0.000	1.600	أوافق و بشدة
متوسط الفرضية الثالثة	18.180	8	0.020		أوافق و بشدة

المصدر:إعداد الباحثات من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

من الجدول أعلاه :

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (21.630) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (5/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (0.818) والقيمة الاحتمالية (0.366) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (1) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (3.84) واعتماداً على ما ورد في الجدول (5/3/3) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (13.950) و القيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (5/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (13.950) والقيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (5/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (35.090) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة

(5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (5/3/3) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .

ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثالثة (18.180) و القيمة الاحتمالية (0.020) و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (8) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (15.51) واعتماداً على ما ورد في الجدول (5/3/3) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه تساعد المراجعة الداخلية في الحصول على معلومات موثوقة و معتمدة عند اعداد القوائم المالية .

الخاتمة

تحتوي على :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج

توصل الباحثون إلى النتائج التالية :

- تؤثر المراجعة الداخلية على دقة وسلامة معلومات القوائم المالية في القطاع المصرفي .
- القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية.
- التطبيق السليم لمعايير المراجعة الداخلية يساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة .
- الدقة والسلامة في القوائم المالية تساعد المستثمرين على معرفة حجم العوائد.
- التقرير المتحفظ للمراجع الداخلي يؤثر سلباً على مستخدمي القوائم المالية.
- تؤثر المراجعة الداخلية على مصداقية معلومات القوائم المالية.
- الصدق في القوائم المالية تساعد مستخدميها في في إتخاذ القرارات السليمة.
- المراجعة الداخلية الجيدة تقلل من الأخطاء في القوائم المالية.
- إن المراجعة الداخلية الجيدة تساعد على عدالة القوائم المالية.
- المراجعة الداخلية الدقيقة تؤثر إيجاباً على سلامة وملاءمة القوائم المالية.
- تساعد المراجعة الدقيقة في الحصول على معلومات موثوقة ومعتمدة عند إعداد القوائم المالية.
- تقل ثقة المستخدمين للقوائم المالية عند إهمال تطبيق نظام المراجعة الداخلية.
- المعلومات المحاسبية الصادقة تمكن المستخدمين من معرفة ربحية المؤسسة ومقدرتها على التعويض والمكافئة.
- إجراءات المراجعة الداخلية الواضحة تساعد في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

ثانياً : التوصيات

من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحثون بالأتي :

- ضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية لتكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية.
- ضرورة إستخدام الدقة والسلامة في القوائم المالية لمساعدة المستثمرين في معرفة حجم القوائد.
- ضرورة توفر الصدق في القوائم المالية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات.
- ضرورة إستخدام المراجعة الداخلية الفعالة لتقليل الاخطاء في القوائم المالية.
- ضرورة الإلتزام بالمراجعة الداخلية الدقيقة لسلامة وملائمة القوائم المالية.
- ضرورة تطبيق نظام مراجعة داخلية فعال ليذيد ثقة المستخدمين للقوائم المالية.
- ضرورة الإلتزام بنشر المعلومات المحاسبية الصادقة لمقدرة المستخدمين لها من معرفة ربحية المؤسسة ومقدرتها على التعويض والمكافئة.
- ضرورة صدق وعدالة القوائم المالية لكسب ثقة مستخدميها.
- ضرورة إلتزام المؤسسة بالإجراءات الواضحة للمراجعة الداخلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

قائمـــة المصادر والمـــــراجـــع

أولاً:المصادر

القرآن الكريم

ثانياً : المراجع

1. الكتب

- إبراهيم عثمان شاهين ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الألكتروني** ،(القاهرة : دار النشر الجامعية ، 2011م).
- أحمد صلاح عطية ، **مبادي المحاسبة المالية** ، (الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2011م).
- أحمد محمد العداسي ، **التحليل المالي للقوائم المالية** ، (عمان : دار الأعضاء العلمي ، مكتبة المجتمع العلمي ، 2011م).
- أحمد محمد العداسي ، **تحليل للقوائم المالية** ، (د. م ، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، 2011م).
- أحمد محمد نور ، **المحاسبة المالية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م).
- اسامة محمد الوقاد ولؤي محمد وديان ، **تدقيق الحسابات** ، (عمان : مكتبة المجتمع العربي ، 2010م).
- ألفين أرينز وجيمس لويك ، ترجمة د . محمد عبد القاجر اليسطي ، **المراجعة مدخل متكامل** ، (الرياض : دار المريخ ، 2002م).
- حامد طلبة محمد أبوهيبة ، **أصول المراجعة**، (عمان : زمزم ناشرون وموزعون ، 2011م).
- خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات – الناحية العلمية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م).
- خلدون إبراهيم الشريفات ، **الإدارة والتحليل المالي**، (عمان: دار وائل للنشر ، 2001م).
- رزق أبوزيد الثحنة ، **تدقيق الحسابات** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2013م).
- سامح محمد رضا ، رياض أحمد ، **أكتشاف الغرض والتلاعب في القوائم المالية** ، الرياض للنشر ، 2010م).
- ستار العصار وأخرون ، **الإدارة والتحليل المالي**، (القاهرة: دار البركة للنشر والتوزيع ، 2005م).
- طارق عبد العال حماد ، **مسئوليات المراجعة وتخطيط المراجعة** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م).
- طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية** ، (الدار الجامعية ، 2006م).
- عبد الحليم كراجة وأخرون ، **الإدارة والتحليل المالي** ، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع ، 2008م).
- عبد الفتاح الصحن ، **مبادي وأسس المراجعة** ، (الإسكندرية : مؤسسة تبان الجامعة للنشر ، 1993م).
- عبد الفتاح محمد الصحن ، السيد سرايا ، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي (الدار الجامعية ، 2003م – 2004م).

- عبد الفتاح محمد الصحن ، فتحي رزق السوافري ، الرقابة والمراجعة الداخلية (الدار الجامعية ، 2004م).
- عبد الفتاح محمد الصحن ، ومحمد سمير الصبان وشريفة علي حسين ، **أسس المراجعة والأسس العلمية و العملية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعة ، 2004م).
- عبد الوهاب نصر علي ، **مبادي المحاسبة المالية** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية 2003م).
- غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر** ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006م).
- فتحي رزق السوافيري ، أحمد عبد المالك محمد ، **مرجع الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2002م – 2003م).
- **مجموعة خبراء الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة** ، (الأمارات : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2016م).
- محمد تيسير الرجبي ، **تحليل القوائم المالية** ، (الأمارات : نشرة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيعات ، 2014م).
- محمد سامي راضي ، **المحاسبة المالية** ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2006م).
- محمد سمير الصبان ، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م).
- محمد سمير الصبان وأخرون ، **المحاسبة المالية المتوسطة** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م).
- محمد مطر ، **التحليل المالي والائتماني**، (عمان : دار وائل للنشر ، د . ت).
- محمد مطر ، **المحاسبة المالية** ، (الإمارات : مكتبة الفلاح للنشر، 1995م).
- مسعد محمود الشرقاوي ، **مبادي المحاسبة المالية** ، (المنصورة : المكتبة العصرية ، 2006م).
- مطير الضميري ، **تدقيق الحسابات** ، (القاهرة : دار التقدم العلمي ، 2010 م).
- منصور حامد محمود ، **أساسيات المراجعة** ، (الإسكندرية : مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1998م).
- منير شاكر ، إسماعيل عبد الناصر نور ، **التحليل المالي** ، (عمان : دار وائل للنشر 2008 م).
- منير شاكر محمد ، اسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور ، **التحليل المالي والمحاسبي – مدخل صناعة القرارات** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م).
- مؤيد راضي خنفذ ، غسان فلاح المطارعه ، **تحليل القوائم المالية** ، (عمان : دار الميسرة ، 2011م).
- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المقارنة ، تحليل القوائم المالية ، (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2011م).
- وليم توماس وأمر سون هنكي ، ترجمة : د. أحمد حامد دجاج وكمال الدين سعيد ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، (الرياض : دار المريخ ،2009م).

2. الرسائل الجامعية

- الفاتح أبو القاسم محمد، **مراجعة الأداء و دورها في قياس كفاءة وفاعلية الادارة وتحقيق أهداف المنشاة،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،غير منشور ،2005م).
- المعز صديق عبد الله ، **مدى التزام شركات التعدين في اعداد القوائم الماليه والتقارير الماليه للقروض المحاسبيه والمبادئ المقبوله والمتعارف عليها** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2003م).
- جعفر عثمان الشريف ، **الرقابه الداخليه واثرها على نطاق فحص المراجع الخارجي،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005م).
- عاصم ابراهيم محمد، **بعض دور المراجعه الداخليه في الرقابه على المال العام** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير والتحويل غير منشور ، 2007م).
- محمد إبراهيم سعيد، **أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشور،2005م).
- محمد ادم محمد هارون ، **الافصاح التام في القوائم والتقارير الماليه لشركات المساهمه العامه السودانيه** ، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2006م).
- محمد يس عثمان زياد ، **اثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي** ، (الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير، غير منشورة ،2007م).
- نسرين عمر رزق الله ، **تقويم كفاءة المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام على وزارة المالية الاتحادية** ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشور ،2007م).
- نصردين ابراهيم بشير ، **دور المراجعه الداخليه في ترقية الاداء المالي في قطاع الحكومي** ، (الخرطوم : جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير في المحاسبه و التمويل، منشور، 2005م).
- نور الشام حسن عبد الله ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء في القطاع المصرفي** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بحث تكميلي لنيل درجة في المحاسبة والتمويل ، غير منشور،2005م).
- نور الشام حسن عبد الله ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء في القطاع المصرفي،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بحث تكميلي لنيل درجة في المحاسبة والتمويل ، غير منشور،2005م).

3. المواقع الإلكترونية

1. http://www.arabinternal auditors . com / vb /showthread
2. www.fib**sudan**.com.
3. www.cbos.gov.sd/.

الـمـــــــــلاحـق

ملحق رقم (1) إستمارة الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/ السيدة ..... المحترم / المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع : إستمارة إستبانة

تقوم الباحثات بدراسة بعنوان: **دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية** ، للحصول على درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل ، ونرجو من سيادتكم ملء الاستبانة للاستفادة من خبراتكم العلمية والعملية والتكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة بوضوح وشفافية ، علماً بأن البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وتحاط بكامل السرية.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثات :

إسلام خليفة أدم عوض

ساجدة محمد عبد الرحمن محمد

سمر جمال الدين محمد عبد الرحمن

عبير إبراهيم على الطاهر

منار الصديق محمد إبراهيم

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة.

1/ العمر

30 سنة فأقل ☐ من 31 – 40 سنة ☐

41–50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

2/ المؤهل العلمي

بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

أخرى ☐

3/ التخصص العلمي

محاسبة مالية ☐ إدارة أعمال ☐ إقتصاد ☐

محاسبة تكاليف ☐ دراسات مصرفية ☐ اخرى ☐

4/ المؤهل المهني

زمالة سودانية ☐ زمالة عربية ☐

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐

أخرى ☐ لاتوجد ☐

5/المركز الوظيفي

مراجع خارجي ☐ مدير إداري ☐ مدير مالي ☐

محاسب تكاليف ☐ محاسب مالي ☐ مراجع داخلي ☐

أخرى ☐

6/ سنوات الخبرة

5 سنوات فأقل ☐ من 6 – 10 سنوات ☐ من 11–15 سنة ☐

من 15 – 20 سنة ☐ من 20–25 سنة ☐ أكثر من 25 سنة ☐

القسم الثاني: عبارات الاستبانة

ارجو التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة الذي يناسبك:

الفرضية الأولى: تؤثر المراجعة الداخلية على دقة وسلامة معلومات القوائم المالية في القطاع المصرفي.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية.					
2. تؤثر القوائم المالية على دقة وسلامة القوائم المالية.					
3. تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة.					
4. تساعد دقة وسلامة القوائم المالية المستثمرين على معرفة حجم العوائد.					
5. تقرير المراجع الداخلي المتحفظ يؤثر سلباً على مستخدمي القوائم المالية.					

الفرضية الثانية : تؤثر المراجعة الداخلية على مصدايقية معلومات القوائم المالية.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تؤثر المراجعة الداخلية على صدق القوائم المالية.					
2. تؤثر المراجعة الداخلية على عدالة القوائم المالية.					
3. تؤثر المراجعة الداخلية على سلامة وملائمة القوائم المالية.					
4. تؤثر المراجعة الداخلية على قلة الأخطاء في القوائم المالية.					
5. مصداقية القوائم المالية تساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة.					

الفرضية الثالثة: تساعد المراجعة الداخلية في الحصول على معلومات موثوقة ومعتمدة عند إعداد القوائم المالية.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. عدم الإهتمام بتطبيق نظام المراجعة الداخلية يقلل من ثقة المستخدمين في القوائم المالية.					
2. درجة الثقة في القوائم المالية تكون عالية عند تطبيق نظام مراجعة داخلية فعال.					
3. تساعد المعلومات المحاسبية الصادقة مستخدمي القوائم في معرفة ربحية المؤسسة ومقدرتها على التعويض وتوفير المكافآت.					
4. القوائم المالية الصادقة والعادلة تكسب ثقة مستخدمي القوائم المالية.					
5. وضوح إجراءات المراجعة الداخلية يسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.					

ملحق رقم (2)

المحكمون

الرقم	الإسم	الدرجة الوظيفية	العنوان
.1	د. زهير أحمد علي	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
.2	د. بابكر الصديق	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
.3	د. فارس الطيب	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا